مدخل
بديل للسلام في دارفور

الدكتور/ آدم الزين محمد

مدخل بديل للسلام في دارفور

المؤلف:

د. آدم الزين محمد

مدير معهد دراسات الإدارة العامة

والحكم الإتحادي-

جامعة الخرطوم (سابقاً)

الناشر:

مشروع الفكر الديمقراطي

سلسلة قراءة من أجل التغيير رقم (29)

مدير المشروع ومحرر السلسلة:

شمس الدين ضوالبيت

الإخراج الفني:

عبدالكريم عيسى

الطبعة الأولى

مارس 2015

إهداء...

سلسلة 'قراءة من أجل التغيير'..

مهداة إلى طلائع هذا التغيير ووقوده في السودان...

إلى الشباب الذين يحملون شعلة الوعي الثقافي المتقدم...

مما ينكره عليهم سدنة الاستبداد والتخلف..

وإلى النساء السودانيات .. ضحية القهر التاريخي.. وأكبر المستفيدات من التغيير..

وإلى أهل السودان في الهامش.. الذين مهروا الطريق إلى التغيير.. بدماء غزيرة..

وإلى أجيال المثقفين.. والمناضلين.. ونشطاء المجتمع المدني...

الذين قضوا أعمارهم... وضحوا بحرياتهم وحيواتهم فداءاً .. للنهضة والتقدم

إليهم جميعاً سلسلة "قراءة من أجل التغيير".

مقدمة المحرر

من المهم أنك تقرأ...
لكن الأهم هو ماذا تقرأ..!!

تواصلت نضالات السودانيين ضد الاستعمار والاستبداد بأشكالهما المختلفة، لما يقارب القرنين من الزمان الآن، وذلك منذ أن تصدت جحافلهم للغزو التركي المصري عام 1821. وحققت هذه النضالات انتصارات عديدة في معارك تحرير الوطن من أسر الاحتلال والاستعمار الأجنبي، ثم من براثن الطغيان العسكري والشمولي المحلي. لكن وعلى الرغم من الانتصارات التي تحققت، إلا أن هذه النضالات لم تحقق غاياتها المنشودة في السلام، والحرية، والديمقراطية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، لكافة أرجاء السودان.

على العكس من ذلك تشهد حركة النضال النهضوى السوداني، لعدة عقود الآن، تراجعاً مستمرًا في الآفاق والطاقات، وتآكلاً متواصلاً في البنيات الحاضنة للحداثة والتقدم. فقد شهدت البلاد حرباً أهلية عظمى لمعظم سنوات ما بعد الاستقلال، إنتهت – بعد أن قضت على الأخضر واليابس– بانفصال جنوب السودان. وقضى الوطن جل سنوات ما بعد الاستقلال في ظل

أنظمة شمولية حرمته نعمة التنفس المطمئن في رحاب الحرية، وتذوق العيش الكريم لمكوناته المتعددة في ظل الديمقراطية. ولم ينجز السودان في مضمار التنمية إلا أقل القليل من ذلك الذي تعد به إمكاناته الذاخرة الوفيرة، ولم يسلم حتى هذا القليل من الانحيازات الجهوية، إبتداءاً، ثم الإهمال وسوء الإدارة والفساد والانهيار في آخر الأمر. وكانت النتيجة هي اشتعال حروب أهلية جديدة، وانتشار العنف في كل مكان في السودان، ليعبرا معاً عن حجم الغبائن، والمظالم، ومقدار الفشل الذي وصلت إليه المشاريع السياسية المتعاقبة.

لقد تحول السؤال عن أسباب الفشل المتواصل الذي ضرب الدولة والمجتمع في السودان، والعنف الذي تفشى في مجتمع كان يفاخر بأنه مجتمع التسامح والتعايش السلمي، والعجز الذي شل النخب السودانية عن أن تحافظ على وحدة التراب السوداني، مثلما فعلت مثيلاتها في غالبية دول القارة الافريقية، حتى وإن عجزت هذه أو تلك من بينها عن تحقيق التنمية المرجوة، أوأخفقت في الوصول إلى نظام ديمقراطي يقوم على قيم العدالة والحكم الراشد– تحول هذا السؤال عن الأسباب ليصبح سؤالاً دائماً، وملحاً، ومقلقاً، بعد أن بلغ فشل المشاريع السياسية، وخطر التمزق والتفتت حداً يهدد بنسف ما تبقى من كيان الدولة والمجتمع في السودان.

خبر المجتمع السوداني، في تاريخه المعاصر، العديد من المشاريع السياسية، والتي بدأت ارهاصاتها مع نشأة طبقة المثقفين الحديثة في السودان، في الربع الأول من القرن الماضي، حين ظهرت النواة الأولى لسلسلة من الإسهامات التنويرية، وبدأت الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي، ومحاربة العادات الضارة، وإلى المواطنة، والتحرر، وتقرير المصير. وكان ذلك مع قيام نادي

الخريجين عام 1918، وجمعية الإتحاد السوداني 1920، وجمعية اللواء الأبيض عام 1923. وقد تواصلت جهود القوى الحديثة والحية في المجتمع السوداني في الموجة الثانية من النضال الوطني، التي أعقبت ثورة 1924، وحتي قيام مؤتمر الخريجين عام 1938، ثم في الموجة الثالثة التي شكلها جيل الحركة الوطنية، والنضال من أجل الاستقلال، والحق في تقرير المصير.

كذلك خبر السودانيون، في مراحل تاريخهم المستقل، تجارب عدة مع أنظمة وطنية للحكم تحمل هي الأخرى ملامح لمشاريع سياسية: بدءاً بالأنظمة الديمقراطية الليبرالية في الفترات (1953 – 1958)، (1964 – 1969)، (1985– 1989)، ثم حكم الجنرالات في ظل نظام عسكري خالص (1958– 1964)، ثم نظام حكم عسكري مختلط بنظام الحزب (الاشتراكي) الواحد (1969– 1985)، وحتى نظام الحركة الإسلامية السودانية، ذي الطابع العقائدي العسكري.

وصلت إلى دست الحكم في ظل هذه الأنظمة فصائل من القوى الطائفية، ورجال الإدارة الأهلية، والتجار، والمثقفين الليبراليين، والتكنوقراط عسكريين ومدنيين، والمثقفين العقائديين، والثوار، بل وبعض التنظيمات الإقليمية المسلحة... ولكن ومع تعاقب المراحل والقائمين عليها، إلا أن أياً من المشاريع، أو الشرائح الحاملة لها، لم تتمكن من إحداث الاختراق الذي ينهض بالسودان من الكبوة التي تدرج في اتونها. وعلى الرغم من صحة القول بأن الديمقراطيات لم تحظ بالوقت الكافي للحكم عليها، إلا أن هشاشة نظمها، وضعف جذورها في المجتمع، وعدم قدرتها على الصمود أمام الانقلابات العسكرية، تشكل في حد ذاتها ظاهرة تتطلب الدراسة والتمحيص والبحث في أسبابها.

كانت –ولا زالت– واحدة من مشكلات السياسة والحكم في السودان: أنها لا تعطي أهمية للدراسة والبحث والفكر. يصدق ذلك على وجه الخصوص عندما تكون للظواهر السياسية أبعاداً دينية، متعلقة بالفكر الديني، كما هو الحال في السودان.. لذلك تجاهلت مبادرات ومحاولات الاصلاح والتحديث والنهضة– باستثناء المساهمة المهمة للفكرالجمهوري، وعلى الرغم من أشكال المقاومة المختلفة للهامش السوداني – تجاهلت الأبعاد الفكرية للظواهر السياسية، واستندت مشاريعها على السعي لـ"لصق" منتجات العلم والحداثة على بيئة فكرية وثقافية، لم تكن فقط غير معدة لاحتضان هذه المنتجات، بل تتخذ مكوناتها مسارات وتستبطن آلياتها ديناميات تتعارض وتتناقض جذرياً مع قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واستحقاقات التعددية الثقافية للمجتمع السوداني. فلم يكن مستغرباً أن يكون مصير هذه المبادرات هو الفشل، ومصير السودان هو هذه الحالة التي تدهور إليها.

لقد أثبتت مجريات الأمور، ومآلات الأوضاع في السودان أن لغياب الفكر ثمناً فادحاً. هذه هي النتيجة التي ينطلق منها مشروع الفكر الديمقراطي وقراءة من أجل التغيير، في هذا المسعى الهادف للمساهمة في التأسيس لمشروع فكري نهضوي سوداني، يكشف ويسلط الضوء على الأبعاد الفكرية والثقافية للآليات التي تكمن وراء التخلف والاستبداد، بغية تفكيكها، سواء في أشكالها المعلنة، والمستترة، والمسكوت عنها، أو الشعبية، والسياسية، التقليدية، والمتطرفة. والغرض هو: إزالة العوائق والعقبات أمام الحداثة الإيجابية، وتمهيد أرضية ثقافية حاضنة وقابلة لتوطين مفردات التقدم والنهضة، هذا من جانب.

من الجانب الآخر يهدف المشروع للإسهام في التعريف بهذه المفردات, بما في ذلك قيم الحرية, والديمقراطية, وحقوق الإنسان, وحقوق المرأة, واحترام التنوع الثقافي, في صلتها بالدين والثقافة في السودان, والعمل على غرسها, وتوطينها, وتحويلها إلى تيار مجتمعي عام, في الفكر والممارسة السياسية. بصورة مجملة فإن الهدف الرئيسي للمشروع هو المساهمة في اعادة تأسيس فكرنا السياسي وثقافتنا السياسية على قواعد تعتمد العلم والعقل والتجربة الإنسانية الواعية, وتأخذ بنتائجها, وتعزز وتحقق التنمية, والعدالة الاجتماعية, وتحفز للنهضة والتقدم.

ويصدر مشروع قراءة من أجل التغيير عن قناعة ترى أن على القوى الحية في المجتمع السوداني ألا تدير ظهرها للجوانب الثقافية, وألا تنأى بنفسها عن ساحة الفكر الديني, بدعوى أن الذى يسيطر عليها حالياً هو الفكر الخطأ, فتلك استراتيجية خاطئة أيضاً, لأنها تعزل هذه القوى الحية, وتحول بينها وبين الوصول إلى قواعدها الطبيعية. لقد أكدت التجربة والمعارف الإنسانية أهمية العوامل الثقافية, والدينية منها على وجه الخصوص, في تشكيل الفكر والسلوك والممارسة, بوصفها أعظم أركان القوة الإنسانية تأثيرا في الناس, بما يمكن أن تستثيره من عواطف جياشة وعاصفة, يمكن أن تكون مدمرة أحيانًا, والمجتمع السوداني ليس استثناءاً من هذا, بل هو نموذج حي بما يجري فيه لمفعول هذه الجوانب الثقافية!

بدلاً من ترك ساحة الفكر للسلفية الدينية, يسعى مشروع قراءة من أجل التغيير, إلى المساهمة في إيصال منظومة فكرية بديلة إلى عامة الناس, تحل محل المنظومة الحالية, التي عجزت مكوناتها عن مجابهة التحديات

المستجدة, والتعامل مع التطورات الحادثة, وعن إيجاد حلول للإشكالات المجتمعية, وهذه العملية – عملية التأسيس لمنظومة فكرية بديلة – برهنت التجارب الإنسانية أنها لا يمكن أن تأتي إلا من داخل تراث المجتمعات. ذلك أن القدرة على امتلاك ناصية العقلانية والحداثة والتقدم تتطلب تبيئتها وتأصيلها, واقامة الجسور مع اللحظات الحية, والشعلات المنيرة فى هذا التراث. فالحكمة المتوارثة هي: نعم, قد يزحزح الإيمان الجبال, ولكن المعرفة العلمية والصدق التاريخي وحدهما القادران على زحزحته إلى المكان السليم.

ويجئ تصميم مشروع قراءة من أجل التغيير بصورة ترجو أن تعيد الاعتبار لحلقات القراءة, والحوارات الفكرية, خاصة في أوساط المرأة والطلاب والشباب وقطاعات المهمشين, وإحياء الدور الهام الذى لعبته هذه الحلقات والجمعيات العديدة, وعلى رأسها جمعيتي ابوروف والموردة, في العاصمة والمدن الأخرى, فى السنوات العجاف, التى أعقبت القضاء على ثورة 1924م, وبحيث تشكل سلسلة اصداراته, في مجموعها, مخططاً استراتيجياً, نرجو أن تكون مكوناته هي لبنات المشروع النهضوي السوداني القادم, بإذن وتوفيق العليم الحكيم.

شمس الدين ضوالبيت

المحرر

10 فبراير 2013

المحتويات

تمهيد

يبدو أن هنالك قلة قليلة من الناس أسعدها اتفاق سلام دارفور [1] يظهر ذلك من ثبت بعناوين المقالات في وصف الاتفاق التي ظهرت بعد التوقيع عليه في الشبكة العنكبوتية "اتفاق سلام دارفور معركة في ذاتها" و"اتفاق سلام دارفور الهش"، "اتفاق سلام دارفور المحتضر"، "انقاذ اتفاق سلام دارفور"، "دارفور تحت رحمة الأمواج"، "هل أخذ اتفاق دار فور في الانهيار".

تنشأ عدة تساؤلات بسبب أثر التوقيع على الاتفاق: مثل ماهي طبيعة الاتفاقية؟ ماذا جرى ولماذا لم تنشأ من الاتفاق النتائج المرجوة؟ ماذا نفعل لتصحيح الوضع؟ وتسعى هذه الدراسة لفحص تلك الأسئلة والإجابة عليها. ومن المهم أن نذكر في هذا المجال أن اليكس دي وال مستشار لجنة وساطة

[1] – الحديث حول اتفاق سلام دارفور الذي تم التوقيع عليه بين حكومة السودان وحرك تحرير السودان في أبوجا – 3/ 5/ 2005.

الاتحاد الأفريقي نشر على سودانيز أون لاين (7 يونيو 2006) خمسة عشرة مقالاً توضح كيف تم التفاوض حول مختلف أجزاء الاتفاق وما المقصود بكل فقرة وكيف يجري تنفيذ كل بند. وقد اعترف أن هنالك عقبات عديدة تنتظر الاتفاق. هذه الدراسة تسعى لإبراز أن تلك العقبات كان ممكناً تفاديها لولا أن تم استبعاد بعض الاعتبارات النظرية والعملية من عملية السلام بكاملها. بحسب ليرداج (1997) هنالك ثلاث أنواع من الفاعلين في كل مجتمع منقسم يعاني من النزاع هم: طبقة الفاعلين العليا والوسطى والقاعدية. ومع تعميم مشكلة دارفور إلى المستوى العالمي عام 2003 أصبح الفاعلون في الطبقة العليا يشملون القطاع العالمي الذي أثارته أبعاد الأزمة بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والقوى الدولية الرئيسية والدول المجاورة وعديد من المظمات الدولية غير الحكومية. ومن النتائج الايجابية لذلك الاهتمام العالمي ذلك الاهتمام المحمود وغير المسبوق بإنقاذ الأرواح. إلا أن المساعي المماثلة لوضع نهاية للأزمة لم تظفر للأسف حتى الآن بأي قدر من النجاح مما يضع في محيط التساؤل الطريقة التي تعمل بها والمبادئ والوسائل العامة لمنع وإدارة النزاعات CPMR[2] وكيف تعمل في إطار تقليدي أوشبه تقليدي مثل دارفور وتحاول الدراسة أن تجد إجابة لذلك السؤال بتقييم الجهود التي بذلت في مفاوضات أبوجا التي تمخض عنها ما يعرف اتفاق سلام دارفور DPA ثم تمضي الدراسة لتقديم عرض مختصر للوسائل الغربية والوسائل غير الغربية لحل النزاعات ومن بعد ذلك نقدم عرضاً سريعاً للوسائل السودانية لحل النزاعات بتركيز على تراث دارفور في ذلك المجال وينتهي هذا الجزء بتلخيص للعناصر الرئيسية

2 - Conflict Prevention, Management and Resolution

في محتوى الاتفاقية وبعد ذلك تقدم الدراسة مقاربة بديلة تنطوي على تحليل ناقد للاتفاق انطلاقاً من ذلك المنهج البديل. وفي الختام سنورد بعض التوصيات المتعلقة بالسياسة وبعض الملاحظات الختامية على الاتفاق.

اتفاقيات سلام دارفور وحل المنازعات

يقدم هذا الجزء عرضاً مختصراً لما هو طريقة غربية وماهو ليس بذلك من طرائق منع وإدارة وحل المنازعات ومن بعد ذلك نعرض الوسائل السودانية لحل وإدارة النزاعات مع التشديد على تراث دارفور الخاص. وينتهي هذا الجزء من الدراسة بتقديم عرض قصير للمحتويات الرئيسية لاتفاق دارفور وملامحه الهامة.

طرق حل النزاع الغربية وغير الغربية:

كانت العمليات التي قادت إلى الاتفاق تعاني من الخلل من ناحيتين. فاولاً فإن تحليل الوضع قاد المراقبين إلى رؤية الأزمة كحرب أهلية بدأت في عام 2003 وبالنتيجة كانت طرق حل النزاع التي اختيرت غير موائمة للحالة المعروضة فقد تم التركيز على تقاسم السلطة والثروة على حساب اعتبارات أخرى لا تقل عنها أهمية مثل إشكال تملك الأراضي. والمقاربة البديلة المعتمدة في هذه الورقة (مع احترامنا لماستندت عليه الاتفاقية) تقوم على اعتبار ثلاثة مستويات متوازية من النزاع وليس على مستوى واحد وكل واحد من تلك المستويات يتطلب نوعاً

مختلفاً من طرائق حل النزاعات. فلدينا أولاً مستوى النزاع ما بين الجماعات على المستوى القاعدي وثانياً النزاع بين الهامش والمركز حول إدعاءات إهمال المركز للمنطقة وثالثاً النزاعات المجتمعية المتعلقة بحيازة السلطة السياسية والجزء الأكبر من الدراسة مكرس لمناقشة تلك الأنواع الثلاثة والنزاعات وطرق ووسائل التصدي لحلها.

المكون الثاني الذي يبدو وكأنه قد جرى إغفاله باتفاق سلام دارفور هو منهجية حل النزاعات المتبعة في مجتمع غير عربي ولكنه متأثر بالثقافة العربية الإسلامية والثقافة الافريقية. وفي ورقته التأسيسية بعنوان آليات الوساطة الإسلامية لنزاعات الشرق الأوسط يحذر إيراني 1999 من الظن أن الطرائق الغربية في فض المنازعات التي نجحت في حل المنازعات في بلدان غربية حديثة – يمكن أن تنجح في فض منازعات بلدان غير غربية. ويحاول إيراني قائلاً إن هنالك فرق محسوس يمكن ملاحظته في تقاليد العمل. ففي شمال افريقيا – على سبيل المثال – يرى إيراني أن النزاع – بنظرهم– يمكن أن ينشأ بين شخصين أوأكثر في تصرفاتهم الشخصية سعياً وراء مصالحهم. ويضيف أن هذين الشخصين يلجآن للمحامي أوالعالم النفسي. أما على الجانب الآخر في المجتمعات غير الغربية فإن الأفراد غالباً ما ينتمون لطوائف ونظم اجتماعية تحددها مجتمعاتهم وقد لا يلجأون للطرق القانونية الرسمية لحل منازعاتهم ويصل إيراني إلى نتيجة تقول بأنه علينا أن ندرس بدقة تلك الأنماط السلوكية التي تحكم أولئك الأشخاص عندما يواجهون جريمة أوأي عمل غير شرعي. وفي حالة المجتمعات العربية أو المسلمة إذ نواجه حالات القتل على سبيل المثال فإنها تتصرف على هدي أربعة دوافع هي: الصلح أو المصالحة أو المصافحة أو الممالحة (معناها الأكل معاً).

خبرات السودانيين في حل النزاعات

سوف نرى بعد قليل أن الطقوس التي حددها إيراني قد طبقت في أساليب حل النزاع عند الدارفوريين. وفي جنوب السودان (وهو منطقة أفريقية لم تتأثر كثيراً بالتعريب) نجد تشكيلة مختلفة من الطقوس في حل النزاعات. ولاشك أن طرائق السودانيين الجنوبيين تستحق الاعتبار من قبل المجتمعات الأخرى في السودان وأيضاً من قبل كل المجتمعات الأفريقية التي تمزقها الحروب. ففي نهاية التسعينات ساعدت سلسلة من المؤتمرات غير الحكومية في حل منازعات قديمة بين قبائل جنوب السودان مثل الدينكا والنوير وتولى عبء التفاوض زعماء مجلس الكنائس السوداني حديث التكوين إلى جانب زعماء من القبيلتين. ويوضح مؤتمر ضفة النيل الغربية بمدينة سانلاين ببحر الغزال مدى الحاجة للمؤتمرات الشعبية المباشرة لحل المنازعات في مجتمعات تقليدية كما يوضح أهمية الطقوس والعادات والتقاليد في التوصل إلى الحلول. وكان هنالك أيضاً تبادل زيارات بين الفريقين تميزت فيه زيارة الدينكا للطرف الآخر. فعند وصولهم

لمقر الطقوس حُمل زعماء الدينكا على أكتاف النوير بينما قامت النساء بغسل أقدامهم ثم نحروا ثوراً ابيضاً ضخماً يرمز إلى انتهاء العداوة بين الطرفين (نويفلو 2007).

لكل من الثقافة الإسلامية والعربية دورها في عمليات فض النزاعات بين مجتمعات دارفور. ويمكن تقسيم آليات فض النزاع إلى فئتين: إحداهما هي إحلال السلام عن طريق الأهالي وهو ما يعرف محليا بنظام الجودية، والثانية عبارة عن مؤتمر لفض النزاع يكون تحت رعاية الحكومة. وتعود الفئة الأولى إلى أزمنة سحيقة والفئة الثانية أدخلتها الحكومة الاستعمارية عندما ضمت دارفور إلى السودان عام 1916. يقوم نظام الجودية على الأجاويد (مفردها أجوادي) وهم من أعيان القبائل ممن عرفوا بالحياد وبمعرفتهم بالعادات والتقاليد. وكان الجودية يحاطون بهالة من التبجيل والسلطة الأخلاقية، والفشل في الالتزام بأحكام الجودية يعرض الشخص للاحتقار وفقدان التضامن المطلوب للعيش في المجتمعات التي تعتمد على نفسها. والأهم أن نظام الجودية لا يرمي إلى التعويض المادي عن الخسائر الناجمة عن الصدامات العنيفة فحسب وإنما إلى إعادة العلاقات الأخوية بين الأطراف المتنازعة وغالبا ما تستخدم الحكم والأمثال والآيات القرآنية بكثرة من قبل الأجاويد حتى تقدم الاعتذارات وتقبل ويحقق العفو.

مؤتمر فض النزاع هو امتداد للجودية نوعا ما ووجه الاختلاف الرئيسي هو أن المسئولين الحكوميين يلعبون الدور الرئيسي. فالحكومة هي التي تدعو إلى المؤتمر وتشرف على سيره والمشاركون في المؤتمر يشملون:

1- الأجاويد من الإداريين والأهالي ممن لا تكون مجتمعاتهم طرفا في النزاع ومن ينظر إليهم أطراف النزاع باعتبارهم على الحياد.

2- ممثلين لأطراف النزاع ومن ضمنهم إداريون من المواطنين.

3- مسئولي الحكومة من الوحدة الإدارية التي ارتكبت فيها الجريمة ومنهم قانونيون ورجال أمن.

تقوم عملية الصلح على نظامين شرعيين: نظام قانوني والآخر عرفي.

كلما ارتكبت جريمة يحاكم الجناة أو المشتبه بهم أمام العدالة وقد يأتي الحكم بالإعدام ما لم يخفف بتوصية من المؤتمر. ويستدعي الوضع المسألة المثيرة للجدل عن المسئولية الفردية في مواجهة المسئولية المجتمعية عند ارتكاب الجرائم. داخل المؤتمر يلعب الأجاويد أدوارهم المعهودة بالتوصل إلى حل مرضي لكافة الأطراف في النزاع مهتدين بالقانون التقليدي. يكثف الأجاويد من استخدام الأمثال والحكم والآيات القرآنية للتأثير على المتشددين الرافضين للتنازلات. والعقوبات عادة ما تشمل دفع الدية والتعويض عن الأضرار وفقدان الممتلكات. وبما أن الهدف الأساسي للأجاويد هو إعادة العلاقات الأخوية بين الطرفين فالكثير من الجهد يبذل لاستخلاص الاعتذارات والعفو ويعقب ذلك صياغة وثيقة مكتوبة يوقع عليها مندوبو الأطراف المختلفة بمن فيهم إداريون من الإدارة الأهلية. هنا يوقع الأجاويد باعتبارهم شهود على الاتفاقية ويعتبر تنفيذ الاتفاقية مسئولية زعماء القبيلة, بينما يمثل المسئولون الحكوميون دور الضامنين لتنفيذ الاتفاقية.

لن يكون الحديث عن تراث فض النزاعات في دارفور مكتملا بدون الإشارة للدور الذي تلعبه نخبة مجتمعات دارفور في حل النزاعات. عام 1991 قامت مجموعة من المواطنين من نخبة القبائل بطرح مبادرة غير حكومية من نيالا عاصمة ولاية غرب دارفور هدفها حل النزاعات على أساس وطني، فمؤتمر الصلح والسلام بين العرب والفور المتحاربين الذي قام تحت رعاية الحكومة لم يحقق

السلام بين مزارعي الفور والرعاة العرب على مستوى القواعد الشعبية. وعلى حد تعبيرهم كان المؤتمر محاولة من الحكومة لبسط نفوذها على المستوى المجتمعي أكثر منها رغبة خالصة للقضاء جذريا على مسببات الأزمة. لقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن الحاجة باتت ماسة للتصالح بين أهل الشأن في إقليم دارفور بأجمعه وأن نخبة القبائل الدارفورية المستنيرة قادرة على تحقيق ذلك وقد طلبوا الإذن من الحكومة لتنفيذ ذلك وقد لقيت الفكرة تأييدا واسعا من الرجال والنساء وشكلت لها القوى المنفذة أي اللجان من داخل نيالا وما حولها. لكن الحكومة شعرت بأن الخطوة تخدم أهداف المعارضة وأمرت بايقافها, وأقامت بدلا عنها مؤتمرات ومنابر للحوار من جانب قيادات واقعة تحت تأثير الحكومة لتقوم بما منعت عنه قيادات مجتمع نيالا. وغني عن الذكر أن قرارات تتوصل إليها مثل تلك اللقاءات تجد الإهمال من الحكومة.

بتخطي هذا الكم الهائل من المعرفة الأصيلة والخبرة بفض النزاعات وبالتركيز على البعد المدني للصراع بالتركيز على الثروة واقتسام السلطة فإن اتفاقية دارفور حسب ما يدور من جدل لم تعد مناسبة لأطراف الصراع الحقيقية أي ملاك الأرض ومن لا يملكون الأرض. وهنا تجب الإشادة بجهود الوسطاء القادرين والميسرين والمندوبين المفاوضين الذين تمخضت جهودهم عن اتفاقية سلام تحتوي على 146 صفحة و501 فقرة والجزء التالي يوضح مكونات الوثيقة الرئيسية.

العناصر الرئيسية لاتفاقية أبوجا (DPA)

في 3 مايو 2005 كان التوقيع على الوثيقة في أبوجا – نيجريا بين حكومة السودان وإحدى الحركات المسلحة التي حملت السلاح ضد الحكومة المركزية منذ 2003. ويمكن تقسيم الاتفاقيات التي توصلوا إليها إلى أربع فئات تشمل الترتيبات الأمنية وتقاسم السلطة وتقاسم الثروة ثم الحوار الدارفوري الدرافوري والشورى. وعلى الورق يبدو كل شيء جيدا ولكن على أرض الواقع تبرز المشاكل كما يتضح من النقاش الدائر:

- تنص الاتفاقية على نزع سلاح كامل للجنجويد بحلول أكتوبر 2006, كما تنص على ضرورة احتواء الجنجويد وغيرهم من المليشيات المسلحة في مناطق محظورة ومحددة قبيل نزع السلاح وإبعاد الأسلحة الثقيلة وتنص على ضرورة بسط الأمن في مناطق تجمعات الحركات المتمردة إلى جانب خطوات أخرى لاحتواء وتقليل وإزالة التهديدات التي تمثلها مثل تلك القوى بشكل نهائي.

- فرض القيود على تحركات قوات الدفاع الشعبي والمطالبة بتخفيضها.
- جدول زمني مفصل على مراحل لتأكيد نزع سلاح الجنجويد وغيرهم من المليشيات المسلحة قبل تجميع القوات المتمردة للإعداد لنزع سلاحها وتسريح نفسها وعلى الاتحاد الأفريقي وقوات حفظ السلام مراقبة وتأكيد سلامة أمن المناطق قبيل تجمع المتمردين.
- على حكومة السودان معاقبة انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل الجنجويد والمليشيات الأخرى بما فيها الدفاع الشعبي بالنزع الفوري للسلاح والتسريح.
- إنشاء مناطق عازلة حول مخيمات اللاجئين وممرات المساعدة الإنسانية التي لا يمكن للقوات المتمردة ة والقوات السودانية المسلحة الذهاب إليها.
- تعريف المبادئ المتعلقة بدمج بعض أفراد القوات المتمردة في القوات المسلحة السودانية والشرطة وإعادة دمج أفراد القوات المتمردة الأخرى في المجتمع المدني.
- تمثيل قوي لقوى التمرد في المواقع القيادية (ضباط وقادة القوات المسلحة السودانية).
- مطالبة حكومة الوحدة الوطنية السودانية بمراجعة المؤسسات الأمنية خاصة القوات غير الحكومية وضمان المهنية والفاعلية والتركيز على حكم القانون.

اقتسام السلطة :

- تمنح حركات التمرد المرتبة الرابعة الأعلى في حكومة الوحدة الوطنية ومنصب مساعد الرئيس الأول ورئيس سلطة دارفور الانتقالية.

- يعتبر مساعد الرئيس ورئيس السلطة الانتقالية أهم قائد سياسي في دارفور وفي الخرطوم يعتبر ممثل دارفور الأول في أي حكومة للوحدة الوطنية.
- تؤسس لعمليات ديمقراطية لأهل دارفور لاختيار قادتهم وتحديد وضعهم الاقليمي عن طريق:

1- إجراء استفتاء شعبي لتقرير أن تكون لدارفور حكومة واحدة أم تتكون من أكثر من وحدة إدارية.

2- إجراء انتخابات على كافة المستويات الحكومية في تاريخ أقصاه يوليو 2009 وفقا للدستور القومي المؤقت.

3- في الثلاث سنوات التي تسبق قيام الانتخابات ووفقا للاتفاقية:

أ) تمنح الحركات المتمردة الرئاسة والغلبة في سلطة دارفور الانتقالية (على الأقل 8 من 10 مقاعد) وتكون هّذه السلطة مسئولة عن اتفاقية سلام دارفور.

ب) تخصص للحركات المتمردة عدد 12 مقعد في المجلس الوطني في الخرطوم.

ج) تخصص للحركات المتمردة عدد 21 مقعدا في كل من مجالس دارفور التشريعية.

د) تمنح الحركات المتمردة مناصب عليا في الوزارات الولائية.

هـ) ضمان وظائف هامة في الحكومات المحلية للحركات المتمردة.

إقتسام الثروة

- إنشاء صندوق إعادة تعمير وتنمية دارفور وتساهم فيه حكومة الوحدة الوطنية بمبلغ قدره 300 مليون دولار في البداية ثم 200 مليون دولار لمدة عامين اضافيين.

- إنشاء بعثة مشتركة للتقييم على غرار نموذج إعادة تعمير الجنوب عقب اتفاقية السلام الشاملة (الشمال والجنوب) لتحديد احتياجات دارفور في التعمير والتنمية.
- حث المجتمع الدولي على إقامة مؤتمر للمانحين لاستجلاب المزيد من الأموال لدارفور ودعوة رئيس سلطة دارفور الانتقالية لعرض احتياجات دارفور وأولوياتها في ذلك المؤتمر.
- إنشاء منسقية تعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والنازحين للعودة إلى ديارهم.
- العمل بشفافية من خلال خطة تعمل على متابعة وتتبع انسياب الأموال من الخرطوم إلى دارفور.

الحوار الدارفوري الدارفوري والمشورة

يدعو الفصل الرابع من الاتفاقية إلى الحوار الدارفوري/الدارفوري والشورى بمشاركة ممثلين لكل أهل الشأن في دارفور لمناقشة تحديات إعادة السلام لديارهم ونبذ الانقسام وحل المشاكل بيد إن اتفاقية سلام دارفور لا تحدد بوضوح الحوار الدارفوري الدارفوري والشورى ولا عملية تحقيقه ولا آليات تنفيذ ما يتوصل إليه.

تقييم اتفاقية سلام دارفور

فشل اتفاقية سلام دارفور في إحداث التغيير المطلوب منها وحقيقة أن أكثر المحللين ينتقدونها لا يعني أن الاتفاقية لا تجد من يؤيدها، فهي بعد كل شيء نتاج جهود بذلها وسطاء لهم وزنهم وميسرون (مساعدون) وشركاء دوليون. فهناك على سبيل المثال سالم أحمد سالم الأكاديمي الأفريقي المرموق ورجل الدولة وقد شغل منصب الوسيط الأول ممثلا للاتحاد الأفريقي ويعمل معه أليكس دي وال المعروف بتخصصه في شئون دارفور وقد عمل مستشارا في مجموعة الوساطة التابعة للإتحاد الأفريقي والمختصة بتسيير محادثات دارفور التي جرت في أبوجا. وقد تحدث الرجلان وكتبا كثيرا عن الاتفاقية معلنان عن تأييدهما لها. ولا غنى للدارسين ورجال الدولة عن وصف وتحليل أليكس دي وال للاتفاقية. بيد أن اهتمامنا بالاتفاقية لا يتعلق كثيرا بكيفية إعداد الاتفاقية وتنفيذها بقدر ما يتعلق بأسباب فشلها في تحقيق السلام في الإقليم، حيث يرى أكثر

المراقبين أن الوضع الآن على الأرض أسوأ مما كان عليه قبل التوقيع على اتفاقية السلام في الخامس من مايو 2003.

يمكن القول إن الأزمة في دارفور قد استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي أكثر من أي مأساة إنسانية أخرى في هذا العصر. وقد أدى الوضع إلى تورط العديد من الأطراف في الصراع مما أدى إلى دخول اتجاهات متضاربة في حيز الصراع بدلا من منعه وإدارته ووضع حد له. وتعكس اتفاقية سلام دارفور مفهوما غربيا لمنع الصراع وإدارته وإنهائه أكثر منه تراثا لإقليم دارفور. هذا الفهم لمنع الصراع وإدارته وإنهائه لم يتم تفعيله لإنهاء الأزمة وبدلا عن ذلك فُرضت ممارسات غربية لإنهاء الصراع على مجتمع أفريقي شبه تقليدي كما أشار لذلك ناثان (2007). وقد أدى ذلك إلى عاقبتين وخيمتين:

1- التركيز على أصداء سياسية أكثر من التركيز على جذور المشكلة.

2- إستدامة السياسات القبلية والاثنية ذات التداعيات السلبية الواسعة.

الأصداء السياسية

منذ أن تورط المجتمع الدولي في أزمة دارفور ساد تحليل نمطي على ضوئه يظهر الوضع على النحو التالي:

تفجرت الأزمة في غرب دارفور عام 2003 عندما حمل المتمردون السلاح متهمين الحكومة بإهمال الإقليم الذي تعادل مساحته مساحة فرنسا. ومنذ ذلك الحين ارتكبت الكثير من الجرائم ضد المدنيين الأبرياء. الحكومة في الخرطوم متهمة بإعادة نشر القوات النظامية ووحدات عسكرية وقوات شبه عسكرية جندت من قبائل عربية محلية وعُرفت باسم الجنجويد ولم تكن مهمتها محاربة المتمردين فقط وإنما أيضا بث الرعب في قلوب السكان المدنيين وطردهم

من قراهم مما يحرمهم من وسائل كسب عيشهم ويحرم المتمردين من القوت. وقد أجبر ما يعادل 2.5 مليون من الناس على الهروب من ديارهم. بينما لقي أكثر من 200 ألف شخص حتفهم في صراع وصفته الأمم المتحدة بأنه واحد من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، بينما وصفته الولايات المتحدة بالإبادة. وقد تعرض المدنيون للهجوم من القوات الحكومية والمليشيات والحركات المتمردة كما تسرب الصراع عبر الحدود إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

تصوير الصراع على هذا النحو كان له بالغ الأثر على النظرة العالمية وبالتالي على عمليات إنهاء الصراع. ويمكن وصف أصل المشكة في دارفور بكلمة واحدة: التخلف. فآخر تعداد سكاني أجري عام 1993 يوضح أن 86٪ من سكان دارفور يعتمدون في معيشتهم على الرعي التقليدي أوالزراعة التقليدية. فقط 14٪ من السكان يعيشون في المراكز الحضرية ويتمتعون بالأمن والخدمات الاجتماعية الحديثة. كما تدل التحليلات الإحصائية أن الإقليم دون سواه يأتي في مؤخرة أقاليم السودان الشمالية من ناحية التنمية والخدمات الاجتماعية. وقد أدى هذا التخلف إلى ثلاثة أشكال من الصراع:

1) صراع داخل المجتمعات وقد عرف باسم الصدامات القبلية وتعود أسبابه إلى تدمير الموارد الطبيعية وزيادة أعداد الحيوانات وأعداد السكان.
2) صراع داخل الإقليم ويظهر في صراع النخبة الاجتماعية على السلطة في الإقليم أو في المركز باسم الإقليم.
3) صراع بين الإقليم والمركز بدعوى التهميش أي صراع المركز والأطراف بدعوى أن دارفور لا تتلقى نصيبها العادل من السلطة القومية والثروة.

تركز اتفاقية سلام دارفور على الصراعين كما جاءا في 2 و3 أكثر من الصراع كما جاء في1. وواقع الأمر أن الصراع 1 سبق الاثنين الآخرين، وعلى نحو

ما يشكل الصراع 1 المحتوى الذي تطور به الصراع في 2 و3. وبدلا عن معالجة الصراع داخل المجموعات أعطت الاتفاقية الأولوية للترتيبات الأمنية واقتسام الثروة والسلطة أي للجوانب السياسية.

وقد أقترح الاتفاق حوار دارفوري وشورى يكتنفها الغموض بدون الإجابة على أسئلة هامة عن تنفيذها مثل (أ) ما هي أجندة المؤتمر؟ (ب) من يجب أن يشارك فيه؟ (ج) أين يعقد المؤتمر؟ (د) كيف يمكن لاتحاد أفريقي قليل الخبرة أن يضعها موضع التنفيذ؟

إن الانطباع الذي يخرج به الشخص هو أن الأمر يبدو مثل وضع العربة أمام الحصان. أولوية الاتفاقية هي إنهاء العداء بين حكومة السودان والحركات المتمردة عن طريق الترتيبات الأمنية واقتسام السلطة والثروة ولكنها تترك العنف داخل الجماعات بدون معالجة. كذلك فإن أحد أكبر أخطاء الاتفاقية يتمثل في كيفية اقتسام السلطة أثناء الفترة الانتقالية. فلقد أوجدت الاتفاقية وظائف قيادية في كل من المركز والإقليم مشترطة تخصيصها لأولئك القادة الذين وقعوا على الاتفاقية أو وافقوا عليها مما أدى إلى نفور عدد لا يحصى من الساسة الآخرين في الإقليم وأطلق العنان لصراع محموم على السلطة حول "من ينال ماذا و متى وكيف ".

بشكل عام لقد خف الدافع الأصلي الظاهر لحمل السلاح ضد الحكومة المركزية وحل محله صراع محموم من أجل السلطة بين نخبة المجتمع استُخدمت فيه مجموعات الهوية على مستوى القواعد الشعبية كبدائل تحارب بعضها البعض. كان من الممكن تجنب ذلك إذا ذكر الاتفاق أن الوظائف في السلطة مخصصة لدارفور الإقليم بدلا عن الحركات المتمردة. وكان من الممكن أن يذلل هذا تكوين حكومة تصريف أعمال من التكنوقراط في الفترة التي تسبق

الانتخابات العامة المنصوص عليها وهكذا يمكن تجنب الهرولة نحو السلطة كما حدث بعد الاتفاق.

السياسات القبلية و/ أوالعرقية

تعود معارك الصراع على السلطة إلى العام 1980 عندما اعتمد قانون الحكومة الإقليمية لأقاليم شمال السودان حيث تعين الحكومة المركزية والإقليمية واليا لكل إقليم ثم تشكيل مجلس وزراء من النخب الإقليمية. في هذه المرحلة المبكرة برزت ثلاث مجموعات عرقية (العرب والزغاوة والفور) باعتبارهم المتنافسون الرئيسيون للسيطرة علي الحكم الإقليمي مستخدمين وسائل سلميه إلى حد كبير في البداية. فيما بعد احتذت بهم مجموعات قبليه وعرقيه أخري وبهذا تولد التنافس بين المجموعات لتتسم به الحياة السياسية في دارفور. وبوصول الحكومة الحالية للسلطة عام 1989 أعطت قوه دفع جديدة لمعارك السلطة بين النخبة المجتمعية. لقد قسمت الحكومة المركزية جماعات الهوية إلى أصدقاء وأعداء، حيث يفوز المقربون إلى الحكومة بمزيد من الدعم المركزي بما فيه القدرات الحربية. هذه السياسة هي المسئولة بشكل رئيسي عن المحن التي ألمت بالمزارعين الأفارقة من الفور والمساليت في المنحدرات الغربية من جبال مرة. لقد عرفت مناطقهم بأنها الأكثر خصوبة في الإقليم بغطائها النباتي ومياه تتوفر طيلة العام .

في المقابل ظل الرعاة الرحل من شمال دارفور وممن يعبرون الحدود من الدول المجاورة يتجهون بأنظارهم نحو هذه الأرض المثلى للرعي. لم يظهر الفور والمساليت الكثير من التأييد للحكومة التي استلمت الحكم عام 1989 بينما اظهر البدو الرعاة تأييدهم للحكومة. وعندها اتهم الفور والمساليت الحكومة

بالتحالف مع أعدائهم البدو الرعاة لنزع أراضيهم وإعطائها لحلفائها. تلك هي الأسباب الحقيقية التي دفعت بولاد – 1992 (وعبد الواحد محمد نور 2003)- إلى حمل السلاح ضد الحكومة المركزية. مهما تكن العلاقة بين مسئولي الحكومة وحلفائهم من الرعاة الرحل الذين باتوا يعرفون بالجنجويد فإن الأمر على ارض الواقع يقول بإن كل من الفور والمساليت هم الذين انتهوا إلى معسكرات النازحين أو اللاجئين بينما يستقر الرعاة في القرى المهجورة أو يتجولون بماشيتهم في المراعي الموجودة. لقد زادت الاتفاقية من تعقيد التنافس العرقي و/او القبلي بتخصيص الوظائف القيادية لمن وقعوا علي الاتفاقية (اي مجموعه مني مناوي العرقية الزغاوية) ومن وافقوا عليها فيما بعد. كل هؤلاء الباحثين عن منصب ينطلقون من أسس قبليه أوعرقيه والنتيجة هي نفور أعداد كبيره من مجموعات الهوية أي: الفور والمساليت وغير الموقعين من الزغاوة والأكثر أهميه الجنجويد الذين حاربوا المتمردين إلى جانب الحكومة والذين يعتبرون أنفسهم قد تعرضوا للخذلان من جانب الحكومة التي وضعت عدوهم المشترك (حركة مناوي) في المناصب القيادية علي حساب المحاربين العرب. ويجب هنا التذكير بأنه من الضروري الاهتمام بالمحاربين العرب الذين تجاوزتهم الاتفاقية على الرغم من كونهم في صميم أحداث العنف في الإقليم.

تحليل بديل للوضع في دارفور

أثناء إعداد هذه الدراسة [3] ظلت الاستعدادات تجري للانخراط في محادثات جديدة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة, بينما فشلت محاولة مبكرة لإجراء المحادثات في سرت في ليبيا، ومن غير المتوقع لنموذج مثل نموذج أبوجا أن يقود إلى سلام دائم، بل هو افتراض خاطئ أن تقول إنه وبإحضارك كل الأطراف للوصول للاتفاقية والتوقيع عليها سيكون السلام على مرمى حجر. لقد استخدمت سياسة العصا والجزرة حتى يمكن إدخال غير الموقعين على اتفاقيه سلام دارفور في الاتفاقيات. غير أنه من الخطأ افتراض أنه حتى إذا وقع كل فصيل على اتفاقية فهذا يضمن تحقيق السلام. هذا افتراض يجانبه الصواب لأنه من الخطأ النظر ببساطة إلى أزمة دارفور على أنها بدأت عام 2003, عندما حملت عناصر من دارفور السلاح ضد الحكومة بسبب الإهمال. مثل هذا الافتراض سيؤدي مرة أخرى إلى التركيز على اقتسام الثروة القومية والسلطة.

[3] – مايو 2008

ولن يقود هذا إلى السلام الدائم, بل سيظل الصراع من أجل السلطة مهيمنا علي الساحة, بينما تتركز نظرات المشاركين على الكيكة السياسية أكثر منها على المحنة الإنسانية في معسكرات النازحين أو اللاجئين . ويصبح صراع السلطة هو القوة الدافعة أكثر من الإهمال الإقليمي. لقد غدت الحركات المتمردة أكثر انقساما مما كانت عليه في أي وقت مضى وصارت المجموعات المتشرذمة والفصائل تتبع وسائل تكتيكية لضمان التمثيل في الحكم الانتقالي، ومحاوله جمعهم تحت مظلة مطالب تفاوضيه مشتركة انتهت بالفشل ولابد من نهج جديد لحل أزمة دارفور.

ثلاثة أنواع من الصراع وليس واحدا:

يقوم النهج الجديد علي تحليل واقعي للوضع يدعو إلى إتباع خطوات برلمانية. هنالك ثلاثة أنواع واضحة من الصراع ينبغي الفصل بينها بدلا عن جمعها في سلة واحدة، والركون إلى ما يدعى بالمفاوضات الشاملة والحوار للتعامل مع تلك الصراعات سيقود النهج الجديد إلى خطط عمل متعددة وهو يدعو إلى توزيع الصراعات إلى ثلاثة أنواع يتطلب كل منها إجراءا محددا للتعامل . لقد تمت الإشارة فعليا إلى أن مثل هذه الصراعات يمكن تقسيمها إلى:

1/ صراعات على مستوى القواعد الشعبية وتتعلق بالهوية المجتمعية.

2/ الصراع علي السلطة بين النخب المجتمعية الدارفورية.

3/ صراع بين المركز والإقليم بسبب التهميش.

أيضا يرى آخرون أن صراع الهوية المجتمعية هو الأهم, بمعنى أنه الصراع الذي يشكل الأساس للنوعين الآخرين من الصراع، ومع ذلك فقد لقي إهمالاً كبيراً في الاتفاقية. أدناه اقتراح لكيفية التعامل مع كل تلك الصراعات:

صراع النخب المجتمعية:

وصف لازويل (1936) السياسة بأنها الصراع من أجل السلطة وكما قال (من يحصل على ماذا ومتى وكيف). في المجتمعات الديمقراطية تأخذ المعركة من أجل السلطة مجراها عبر وسائل سلمية، أي انتخابات عامة وانتقال سلمي للسلطة. ما يجري حاليا في السودان ليس بالديمقراطي ولا السلمي، فحرية التجمعات والتعبير غير متاحة في أكثر الأوقات ويحل محلها وسائل غير ديمقراطية. في مجتمع تغلب عليه القبلية مثل مجتمع دارفور أصبحت السياسات القبلية هي السبيل إلى المناصب الهامة, وقد أوضحت الحكومة المركزية مرارا أن بإمكانها منح السلطة في حالتين: 1/ الولاء للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) 2/ إظهار القوة العسكرية. والشرطان يعتبران السبب الرئيسي لسياسة العنف القبلي السائد الآن في الإقليم . النخب المجتمعية في سعيها وراء السلطة تستخدم رجال قبائلها لإظهار التأييد السياسي للحزب الحاكم أو دفعهم للتورط في محاربة بعضهم البعض لتأكيد سيادتها، وفي كلا الحالين تكافأ النخب المجتمعية بمناصب قيادية.

كما هو الحال في الوقت الراهن يوجد على أقل تقدير خمس مجموعات كبيره تطمح إلى السلطة السياسية في الإقليم:

1/ أعضاء الحزب الحاكم الذين يحتلون بعض المواقع القيادية إقليميا وقوميا ؛

2/ الموقعون على اتفاقيات سلام في دارفور ومن وافق عليها لاحقا ؛

3/ الحركات المتمردة المعارضة لاتفاقيات سلام دارفور؛

4/ الأحزاب السياسية التقليدية التي أبعدها الانقلاب العسكري (1989) من مناصبها وحال بينها وبين تولي المناصب؛

5/ عدد لا يحصى من منظمات المجتمع المدني منها المعارض والمؤيد للحكومة وكل المجموعات التي تعمل على التأثير على الحكم في دارفور مستقبلا, بعضها باستخدام القوة.

للخروج من هذا السباق المحموم على السلطة، ينبغي اتخاذ إثنين من التدابير:

1/ تشكيل حكومة تصريف أعمال لدارفور خلال الفترة الانتقالية أي فترة ما قبل الانتخابات العامة.

2/ التزام صريح بالتحول الديمقراطي حسب ما تنص عليه اتفاقيه السلام الشامل واتفاقية سلام دارفور.

طيه اقتراح بتشكيل حكومة تصريف أعمال قوامها تكنوقراط أي مختصون وفنيون قادرون سياسيا لتمهيد الطريق لحكومة منتخبة قادمة. [4] الحركات المتمردة و خصومهم والأحزاب السياسية التقليدية ومنظمات المجتمع المدني كلهم سيجد التشجيع من حكومة تصريف الأعمال لإعداد أنفسهم لتفويض شعبي بالحكم.

لقد شهد السودان فترات قصيرة للحكم الديمقراطي (1953– 1958) و(1965–1969) و(1986– 1989) ولم تشهد أي منها عنفا بعينه خلال الانتخابات العامة أوخلال انتقال السلطة. إذا استعيدت الديمقراطية في السودان كما تنص عليه الاتفاقيات فان سياسات دارفور القبلية الضيقة قد تفسح المجال أمام سياسات سليمة تؤدي للوحدة. إن الحزب ليس سوى رابط شامل يضم في عضويته أنصارا بخلفيات تختلف هوياتها ومناطقها.

[4] – تحظى حكومة التكنوقراط بتأييد غالبية نخبة دارفور المجتمعية وفقا لمسح أجراه المؤلف (محمد 2007).

الصراع بين الاقليم والمركز

الاتهامات بالتهميش الإقليمي لم تبدأ في العام 2003 حين حمل المتمردون السلاح ضد الحكومة المركزة . إنها تعود إلى عام 1965 عندما ظهرت جبهة تنمية دارفور التي تنادي بنصيب عادل في الثروة والسلطة. ومجددا تعود الدعوة لتوزيع عادل في الثروة والسلطة السودانية لمسرح الأحداث السياسية عندما أفلحت مجموعه من أبناء دارفور (2000–2002) في التوثيق لتوزيع غير متوازن للثروة والسلطة في السودان في مطبوعة عرفت باسم (الكتاب الأسود). ونوعا ما يعد حمل السلاح ضد الحكومة المركزية بمثابة تركيب أسنان حادة للكتاب الأسود.

قد يكون الانجاز الأكبر لاتفاقية سلام دارفور هو الإجراءات المتعلقة بتقسيم الثروة والسلطة, فللمرة الأولى تعترف الحكومة المركزية بالتخلف النسبي في الإقليم. تنص الاتفاقية على عمل ايجابي لمساعدة الإقليم على اللحاق بالأقاليم الأخرى في التنمية واقتسام السلطة، ولكن ما أخطأت فيه الاتفاقية هو مكافأة أو استرضاء الحركات المتمردة بمنحها مناصب قياديه أثناء الفترة الانتقالية مما أفسح المجال أمام تكالب فردي أوجماعي علي المواقع القيادية بدلا عن السلاح ضد الحكومة ويرى البعض أن هذا التكالب على السلطة يمكن تجنبه بتكوين حكومة تصريف أعمال من التكنوقراط.

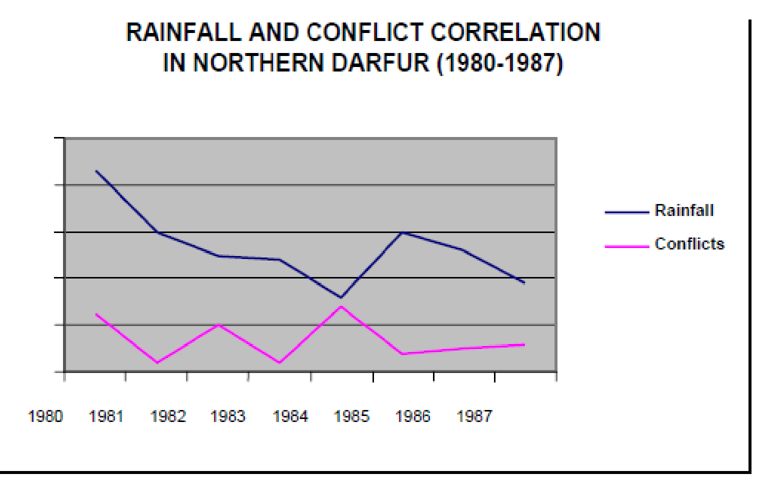
الصراع بين المجموعات

من بين أشكال الصراع الثلاثة يعد الصراع بين جماعات الهوية الأكثر تعقيدا وتحديا للتعايش السلمي. في التحليل النمطي تصور أزمة دارفور على أنها صراع بين الرعاة والمزارعين وبين العرب والأفارقة وبين الحكومة والمليشيات الموالية لها والحركات المتمردة وهذا النهج الموغل في التبسيط لا يساعد في تصوير

طبيعة المشكلة وجذور الصراع مما يعرقل اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة ألازمة ولا يساعد على تناول كل جوانب الظاهرة. مثلا هو لا يعطي تفسيرا للمعارك القبلية بين رزيقات الشمال (رعاة الإبل) وبين الترجم (رعاة الماشية). فالمجموعتان من العرب وكلاهما يرعى الحيوانات. كما إنه لا يفسر الصراع الأخير بين الرزيقات والهبانيه وبين الهبانيه والفلاتة وبين الهبانية والسلامات، فكل أطراف الصراع من العرب . التفسير الأفضل هو النظر إلى الصراعات باعتبارها صراعا على الموارد وتدافع نحو السلطة والموارد (المراعي والمياه والأرض الزراعية). فقدرة الأرض على التحمل طغت عليها الزيادات غير المتناسبة في التجمعات البشرية والحيوانية. وقد ساء الوضع أكثر بسبب جفاف الساحل الإفريقي الذي ضرب الإقليم منذ التسعينات .

يوضح الرسم البياني أدناه العلاقة العكسية بين سقوط الأمطار و الصراعات بين المجموعات:

رسم بياني يوضح العلاقة العكسية بين سقوط الأمطار والصراعات في شمال دارفور



rce: Suleiman (1993)

التركيز علي العلاقة العكسية أعلاه يبين تسارع وحدوث الصراعات المجتمعية المتسمة بالعنف ويوضح بجلاء أن طبيعة الصراع بين المجموعات إنما هي صراع على الموارد.

لقد تأثرت قدره الأرض على التحمل بالأعداد الزائدة من التجمعات البشرية والحيوانية. يوجد ثلاث خيارات في مواجهة مثل هذا الوضع وهي:

1/ تقليل عدد الحيوانات؛

2/ تخفيض عدد المزارعين؛

3/ تحسين قدرة الأرض على التحمل مما يوفر وسائل كسب العيش للجميع.

مع فشل الحكومات المركزية في تحقيق هذه الأهداف يتولى الرعاة الرحل القيام بها علي طريقتهم الخاصة, أي انتزاع الأرض من أصحابها المزارعين بالقوة. تجاهل هذه الحقائق جعل الجهات العليا تتقبل فكرة أن مشكلة دارفور

الحقيقية هي الشكوى الإقليمية عن اقتسام السلطة والثروة مع الحكومة المركزية. وعليه لا يمكن النظر إلى الصراع الضيق الذي تفجر عام 2003 باعتباره بداية الصدام المسلح بين المجموعات وإنما هو استمرار لصراعات حول الموارد تعود إلى حقبة الاستعمار كما يظهر في الجدول رقم 1:

رقم	المجموعات القبلية المتنازعة	العام	السبب الرئيسي للصراع
1	الكبابيش والكواهلة والبرتي والميدوب	1932	ا لمرعى وحقوق المياه
2	الكبابيش والميدوب والزيدية	1957	المرعى والمياه
3	الرزيقات والمعاليا	1968	سياسات إدارية محلية
4	الرزيقات والدينكا	1975	الرعي والمياه
5	بني هلبة والمهرية	1976	الرعي والمياه
6	الرزيقات(أبالة) والداجو	1976	الرعي والمياه
7	الرزيقات (أبالة) والبرقو	1978	الرعي والمياه
8	الرزيقات والقمر	1978	الرعي والمياه
9	الرزيقات والفور	1980	الرعي والمياه
10	الرزيقات والبرقو	1980	الرعي والمياه
11	التعايشة والسلامات	1980	سياسات إدارية محلية
12	الكبابيش وبرتي والزيادية	1981	الرعي والمياه
13	الرزيقات والدينكا	1981	الرعي والمياه
14	الرزيقات والبني هلبة	1982	الرعي والمياه
15	الكبابيش والكواهلة وبرتي والميدوب	1982	الرعي والمياه
16	الرزيقات والمسيرية	1983	الرعي والمياه
17	الكبابيش وبرتي والميدوب	1984	الرعي والمياه
18	الرزيقات والمسيرية	1984	الرعي والمياه
19	قمر والفلاتة	1987	الحدود الادارية
20	الكبابيش والكواهلة وبرتي والميدوب	1987	الرعي والمياه
21	الفور والزغاوة	1989	النهب المسلح

22	العرب والفور	1989	حقوق الرعي
23	الزغاوة والقمر	1990	الحدود الادارية
24	الزغاوة والقمر	1990	الحدود الادارية
25	التعايشة والقمر	1990	حقوق الأراضي
26	برقو والرزيقات	1990	الرعي وحقوق المياه
27	الزغاوة والمعاليا	1991	حقوق الأراضي
28	الزغاوة والمراريت	1991	الرعي والمياه
29	الزغاوة وبني حسين	1991	الرعي والمياه
30	الزغاوة ضد ميما والبرجد	1991	الرعي والمياه
31	الزغاوة والبرجد	1991	الرعي والمياه
32	الزغاوة والبرجد	1991	الرعي والمياه
33	الفور والترجم	1991	حقوق الأراضي
34	الزغاوة والعرب	1994	الرعي والمياه
35	زغاوة السودان ضد زغاوة تشاد	1994	سياسات قبلية
36	المساليت والعرب	1996	ادارة المراعي
37	الزغاوة والرزيقات	1997	سياسات محلية
38	الكبابيش العرب والميدوب	1997	الرعي والمياه
39	المساليت والعرب	1996	الرعي والادارة
40	الزغاوة وقمر	1999	ادارة المراعي
41	الفور والعرب	2000	الرعي والسياسة والنهب المسلح

يكشف الجدول عن العديد من المعلومات الهامة وواحدة من أهم الملاحظات بلا شك أن صراعات دارفور العنيفة لم تبدأ عام 2003 حسب مزاعم أجهزة الإعلام العالمية، فهي تعود إلى حقبة الاستعمار وبالتحديد عام 1932. ووجه الاختلاف الوحيد هو أن الحكومة ومنذ عام 2003 سمحت لنفسها أن تكون طرفا في الصراع القبلي أوالعرقي مما زاد في تأجيج الأزمة. الملاحظة الهامة الثالثة هي أن مثل تلك النزاعات كانت صراعا على الموارد. فثلاثة وثلاثون من مجموع 41

من الصدامات أي (80٪) كانت بسبب الوصول إلى الموارد. أخيرا يتضح أن أطراف النزاع لم يكونوا منقسمين عرقيا في كل الأحوال.

كل صدام يتبعه مؤتمر للصلح كان ينجح في إحداث تصالح مؤقت على الأقل بين أطراف النزاع. وصار من المتعذر كثيرا حدوث صلح دائم لأن مثل تلك المؤتمرات التي تقوم على الوساطة لا تمتلك الوسائل لمعالجة جذور النزاع أي التنافس على الموارد الطبيعية. وقد ظهرت على السطح عوامل عرضية أخرى أثرت إلى حد بعيد على فعالية إدارة الأزمات والصلح بالطرق التقليدية وعلى وجه الخصوص هناك نوعان من التطورات الرئيسية أفقدتا النظام التقليدي فاعليته. أولهما التسييس من قبل الحكومة وتعبئتها للإدارة الأهلية والانحياز لهذا الجانب أو ذاك في الصراعات بين الفرقاء. يتمثل النوع الثاني في ظهور المليشيات القبلية متحدية كل مؤسسات القانون التقليدي. وفي مقابلة مع المؤلف أكد بعض كبار رجال الإدارة الأهلية أنهم ما زالوا قادرين على إعادة السلام لقبائلهم المتحاربة بشرط بقاء الحكومة بعيدا. بل إنهم طلبوا الإذن من الحكومة للمضي قدما في ذلك ولكن طلبهم جوبه بالرفض.

ورد أيضاً أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعض الدول ذات التأثير قد مارست ضغوطا على حكومة السودان والحركات المتمردة للسماح بتجريب ما يسمى بعمليات صنع السلام بين المجموعات المتحاربة عن طريق الجهود الشعبية. لقد بات جليا أن عقد المصالحات عن طريق الحكومة سيبوء بالفشل، فالحكومة لم تعد تعتبر طرفا محايدا في النزاع بين المجموعات.

لقد أفرزت الحرب في جنوب السودان وجبال النوبة نوعا جديدا من تسوية النزاعات والتعايش السلمي بين الجماعات المتحاربة وهو صنع السلام المجتمعي بدون تدخل الحكومة. سلام (الونلت) بين الدينكا والنوير أبان فترة الحرب يعد

مثالا جيدا للمصالحة الشعبية الناجحة (نيوفلد 2007) ونظام الجودية التقليدي في دارفور يستحق أن ينظر له بنفس المنظار. ومع ذلك فان مثل تلك الوسائل التقليدية لتحقيق السلام قد تقود إلى تأجيل النزاعات فهي لا تعالج الأسباب الجذرية ولكنها تعطي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الفرصة لمعالجة جذور المشكلة. وعندما توضع الخطط لتنمية الإقليم يجب الاهتمام بالنزاعات على الموارد حتى يمكن استبدال الاقتصاد التقليدي المقترن بالنزاعات باقتصاد حديث أقل احتكاكا بالصراعات. ويحتاج الاقليم بأكمله لخارطة لاستغلال الأرض والنموذج الكيني بمزارعه الصغيرة والمسمى بنظام الزيرو (الصفر) يستحق أن ينظر اليه بعين الاعتبار لتكراره في دارفور (بيبي 2003).

كيف ولماذا فشلت اتفاقيات سلام دارفور؟

لقد كان ضرر اتفاقية سلام دارفور (أبوجا) أكثر من فائدتها على أزمة دارفور. وقد انتهت إلى بروز ظاهرة النزاع على السلطة على الصعيد القبلي والعرقي. ومع وجود الأسلحة النارية في أيدي رجال قبائل غير متعلمين في أغلب الأحوال أدى التنافس على القيادة أوالموارد إلى سفك المزيد من الدماء. فحكومة السودان والاتحاد الأفريقي وحتى الأمم المتحدة يبدو عليها أنها اقتنعت بما يسمى مؤتمرات وحوار بين الدارفوريين لحل قضايا شائكة. مثل تلك المؤتمرات الشاملة ليست سوى أرصفة لتجمعات للتزكية أكثر منها آليات لحل المشاكل. لقد واجه الإقليم قضايا معقدة وتحتاج معالجتها لخطط عمل محددة وتدابير محسوبة. إحدى تلك القضايا هي كيفية إعادة النازحين من المعسكرات إلى حيث كانوا قبل عام 2003 . قضية أخرى هي مسألة تمليك الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية. قضية ثالثة تتمثل في اتهامات بأن أراضي الفور والمساليت هي فعلا واقعة تحت احتلال السكان القادمين حديثا من الدول

المجاورة. تحد آخر يتمثل في نزع سلاح رجال القبائل الذين يمتلكون حاليا أسلحة نارية متطورة. مثل تلك القضايا لا يمكن حلها في تجمعات للتزكية والإقليم يمر بحالة من غياب القانون وأي شخص ضد الآخر. ولا تبدو الحكومة قادرة أو راغبة في إعادة النظام بدلا عن حالة غياب القانون السائدة في الإقليم. أما الاتحاد الأفريقي وهو على حاله من ضعف الإعداد والتفويض فقد أثبت عدم قدرته على حماية قواته الخاصة على الأرض ناهيك عن حماية أرواح وممتلكات الضحايا من المدنيين، ولم يتحسن الوضع باستبدال خوذات جنود الاتحاد الأفريقي بخوذات الأمم المتحدة. كما أن حكومة السودان وحلفاؤها في مجلس الأمن يقاومون كل المحاولات الرامية إلى إحداث تغييرات جذرية في الوضع القائم ترى الحكومة أنها تضر بمصالحها. وفي الوقت ذاته يؤدي مرور الزمن إلى تعقيد الأمور بدلا عن تذليلها ومن هنا تبرز الحاجة إلى نظرة جديدة للأزمة القائمة وإلى طرح وسائل جديدة لمواجهتها.

مراجعات إضافية لاتفاقيات السلام

تم التوثيق لاتفاقية سلام دارفور توثيقا جيدا ويمكن لبعض ملاحظات المحللين أن تساعد على إيجاد وسيلة أومخرج. وحتى اليكس دي وال المستشار الرئيسي في فرق المفاوضات بأبوجا وبالتالي المدافع الرئيسي عن الاتفاقية كان عليه قبول "أن الاتفاقية لا تبدو ذات صلة كبيرة بواقع دارفور في الماضي أوفي الوقت الراهن" وأن أولئك الذين عارضوها انتقدوا جوهرها باعتبارها "ورقة لا معنى لها" (دي وال 2007 – 267) وحسب استنتاج عبد الجبار وتانر (دي وال 2007 – 285) فإن الوثيقة قد تكون صحيحة في محتواها ولكن بالنسبة للعديد من أهل دارفور لا يبدو الأمر معقولا, حيث إن العنف قد ازداد بعد التوقيع عليها,

وقد ظل الأمن هو الهاجس الرئيس لأهل دارفور. وقد أعلن بعض مندوبي الحركات صراحة أن الاتفاقية لا تعالج أسباب الصراع الجذرية ولم تكن نتيجة مفاوضات بين الفرقاء (دي وال 2007– 252).

ويشير ناثان إلى ثلاثة مؤثرات تتحمل مسئولية فشل محادثات أبوجا:

1) الأطراف المتحاربة لم تكن على استعداد للتفاوض بطريقة تفضي إلى اتفاق؛
2) تلهف الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين إلى اتفاق سريع أدى إلى تبني دبلوماسية الموعد النهائي؛
3) كل هذا أفقد الوسطاء القدرة على إدارة مفاوضات فعالة.

وقد أبدى ناثان ملاحظتين بالغتي الأهمية: أولاهما أن الحروب مثل حرب دارفور غير قابلة لاتفاق سريع يصلح للتطبيق. والملاحظة الثانية أنه من غير الممكن فرض اتفاقية سلام دائم على الأطراف المختلفة. ويصف ناثان بوضوح كيف مورست الضغوط على الوسطاء والمفاوضين للخروج بوثيقة اتفاق. وقد قيل أن الممولين بدأوا يتذمرون ويطالبون بوضع نهاية لمحادثات أبوجا.

وفقا لمارشال (2007– 243) فإنه "حتى نهاية المحادثات في مايو 2006 ظلت الأطراف تنظر لمحادثات أبوجا على أنها مؤتمر تكتيكي أكثر منها مرحلة مركزية بناءا عليها يتم التوصل إلى حل للنزاع في دارفور". ويواصل مارشال قائلا: "خلال المفاوضات ظل القتال على الأرض دائرا بين الحركات والحكومة وبين الحركات نفسها. "ويعتبر أليكس دي وال أن السبب الرئيس في فشل اتفاقية سلام دارفور يعود إلى رفض الحركات المتمردة التوقيع عليها. وفي مقال له في صحيفة السودان تريبيون في الثاني من أكتوبر 2006 بعنوان: دارفور في حاجة للعودة إلى المفاوضات، دافع عن اتفاقية السلام قائلاً "لم يحدث الانهيار لعلة في الاتفاقية وإنما لأن العملية السياسية وضعت لها نهاية مفاجئة وسابقة لأوانها

عندما قام مني بالتوقيع على الاتفاقية". وهنا ينظر للاتفاقية على أنها في جوانب عديدة لا تخلو من الأخطاء. وقد حال أمران بعينهما دون نجاح الاتفاقية: أحدهما يتعلق بتخصيص الوظائف للحركات المسلحة أثناء الفترة الانتقالية ويكمن الثاني في المضي بعيدا عن معايير الإقليم في تسوية النزاعات.

على الورق تبدو الاتفاقية مقبولة لكل الفرقاء في عملية صنع السلام. وحتى عبد الواحد المتمرد قيل أنه وجد الترتيبات الأمنية مقبولة وأن نصيب دارفور من قسمة الثروة (95٪) مقبول (دي وال– الجارديان– 29 سبتمبر 2006. وسبب إحجامه يعود كما يقول دي وال "إلى أن ما عرض على مجموعته من الوظائف التشريعية والتنفيذية أقل كثيرا مما طلبت كما أن مجموعته وُجه إليها إنذار بالتوقيع بدون إعطائها مهلة كافية لفحص الخيارات". لقد وضع عبد الواحد أمام خيار: "أن تأخذها أوتتركها". ويبدو أن الخطوة غير الصحيحة التي غيرت من مواقف الحركات تكمن في قرار منح وظائف للحركات المسلحة خلال الفترة الانتقالية. يُذكر أن عبد الواحد تغيب من إحدى جولات المحادثات لأنه "كان مشغولا بتوزيع المناصب في حكومة دارفور القادمة لأتباعه". (فليت 2007 – 141).

لقد كان من الواجب عدم الخوض في تخصيص مناصب إقليم دارفور للحركات المتمردة لاسترضائها بهذه المناصب. وكما ذكرتُ من قبل كان من الأفضل تشكيل حكومة تصريف أعمال مستقلة خلال المرحلة الانتقالية, اذ إنها كانت ستُبقى المتنافسين على المناصب في الحياد. عندما عُين مني أركو مناوي في منصب مساعد الرئيس ورئيس السلطة الانتقالية فقط لأنه وقع على الاتفاقية لم يكن واردا أن يقبل عبد الواحد ولا حتى خليل الاتفاقية تحت قيادة مناوي, فهو على عداء مع الاثنين وعليه فقد أصبحت اتفاقية سلام دارفور عائقاً بدلا عن أن تكون من إثراءاً.

اتفاقيات السلام والتراث التقليدي لتسوية النزاعات

لقد تناولنا بالشرح ثروة دارفور من دراية أهلها ومعرفتهم بطرق فض النزاعات التي يمكن تصنيفها إلى فئتين عريضتين أولاهما, وسيلة مجتمعية لفض النزاع وتعرف محليا بالجودية, والأخرى عبارة عن صلح ترعاه الحكومة ويعرف عموما بمؤتمرات الصلح. ولكلا الوسيلتين شروط خاصة لضمان نجاحهما. وسيتضح من النقاش التالي أن كلا الوسيلتين لم يستعان بهما في محادثات أبوجا. من تلك الشروط:

(1) الدقة في تحديد الأطراف المتنازعة وممثليها في المؤتمر؛

(2) مشاركة الأجاويد (الوسطاء) من ذوي المعرفة بعادات وتقاليد المجتمعات المتحاربة والمعروفين بالحياد؛

(3) مشاركة زعماء القبائل ورجال الإدارة الأهلية الذين تقع على عاتقهم مسئولية ضمان وفاء مجموعاتهم بالتزاماتها.

(4) حكومة تعمل على الآتي:

أ) الدعوة للمؤتمر ب) الإشراف على سير المؤتمر ج) تطبيق القانون المحلي في القبض على المتهمين ومثولهم أمام العدالة د) تعمل على أنها ضامن في تنفيذ قرارات المؤتمر أي تضمن دفع أعيان الإدارة الأهلية رعاياهم إلى الوفاء بوعودهم.

وسنتناول هنا بالشرح المختصر إبتعاد عمليات صنع السلام في أبوجا جوهريا عن كل تلك المتطلبات.

أولا: ابتعدت عن المعيار الإقليمي الخاص بتحديد الأطراف المتنازعة. فالتراث الدارفوري في حل النزاعات يحدد بوضوح أطراف النزاع. ولكن في حالة الاتفاقيات وانطلاقا من الافتراض بأن ما نواجهه هو حرب أهلية فإن أطراف النزاع قد تم تحديدهم في الحركات المتمردة من جانب والحكومة المركزية من جانب آخر. وبالتمعن في الأزمة سيتضح لنا أن أطراف النزاع حقيقة هم المجموعات التي لا تمتلك أراضي من جانب وملاك الأراضي على الجانب الآخر. وقد أصاب نوباتيا (2007–68) عندما وصف ما يحدث على أنه نزاع على الأراضي في معظمه والحركات المتمردة تحارب بالإنابة عن مجموعاتهم المالكة للأراضي, وعلى الجانب الآخر تحارب الحكومة والجنجويد باسم من لا يمتلكون الأراضي. وغالبية من لا يمتلكون الأراضي يعرفون أنفسهم على أنهم عرب بينما لا يعتبر ملاك الأراضي أنفسهم من العرب. والحقيقة أنه بالنسبة للفور والمساليت من جانب والعرب من جانب آخر فإن الصراع يعود إلى بدايات الثمانينات عندما ضرب جفاف الساحل الأفريقي الساحلي الإقليم (مرتين كل أربع سنوات) (فليت 2007– 157), وعندها اشتبك الرعاة الرحل مع المزارعين طلبا للمرعى.

لـذلـك فـإن الفشـل في تحديـد الرعـاة والمـزارعين باعتبـارهم طـرفي النـزاع الرئيسـيين سـاهم كـثيرا في النظـرة العامـة إلى اتفاقيـة دارفـور باعتبارهـا "غـير مناسبة" (فضل وتانر 2007– 265). فأن تصير الحكومة والحركات المتمردة هي الأطراف الوحيدة في المفاوضات كان سببا رئيسيا لعرقلة التوصل إلى حل وسط. كـان كـل طـرف يعمـل علـى هزيمـة الطـرف الآخـر في حـرب اسـتنزاف. ظلـت الحكومـة تريـد استسـلام المتمـردين بينمـا أرادت الحركـات المتمـردة نـزع سـلاح الجنجويد حتى يتحقق النصر.

أمـا التـدبير الخـاطئ الثـاني فلـه علاقـة بالوسـطاء. ومـرة أخـرى يجـب أن نُـذكر بـأن مفهـوم دارفـور عـن الوسـيط مختلـف كليـة عـن مفهـوم مـن يعتقـد أن الاتحـاد الأفريقي يمكن أن يلعب دور الوسيط.. المواطن الـدارفوري العـادي يـرى أن الوسـيط (يعـرف محليـا بالجودية) هـو فـرد يتمتـع بدرجـة عاليـة مـن الاحـترام لمـا عرف عنه من عدم التحيز والمعرفة بعادات وتقاليد المجتمع. ومـع كامـل الاحـترام للاتحاد الأفريقي إلا أنه لا يناسب ذلك الدور تماما.

أضف إل ذلك أن الدليل المادي يثبت أن القارة الأفريقية بصفة عامة سجلت القليل من النجاحات في مجال الوساطات. في عام 1999 عقد مؤتمر عال المستوى في أروشـا بتنزانيـا نظمتـه منظمـة الوحـدة الأفريقيـة – الاتحـاد الأفريقـي لاحقـا– وقد أم ذلك المؤتمر حضور عال المستوى مـنهم رجـال دولـة وبـاحثون ومتخصصـون وقـد توصـلوا إلى نتيجـة مفادهـا أن القـارة الأفريقيـة حقيقـة يخلـو سـجلها مـن تجارب ناجحة في هذا المجال (عثمان 1999). وعلى ذات الصعيد تعـرض الوسـطاء سـالم والياسـون لهجـوم عنيـف مـن الحركـات المسـلحة ومـن حكومـة السـودان علـى السـواء، كـل طـرف مـن منظـوره الخـاص. فمـوروث دارفـور في الوسـاطة يشـترط الاعتراف بالوسيط باعتباره أهم متطلبات نجاح الوساطة، كما أن سلوك بعض

القادة الأفارقة لم يكن متسقا مع ما يعتبره أهل دارفور سلوكا مناسبا لدور الوسيط, ومن ذلك معاملة الرئيس النيجيري لقادة الحركات المسلحة في الأيام الأخيرة لمفاوضات أبوجا التي لم تتناقض بلا شك مع دور الوسيط المقبول فحسب وإنما مع دور المضيف كذلك (دي وال 2007 – ناثان 2007). أضف إلى ذلك أنه عندما يدور الصراع بين دولة ورعاياها يحجم العديد من القادة الأفارقة عن التشدد مع دولة شقيقة, فهم ينساقون مع ترددهم من اتخاذ مواقف يحسبونها تمس بسيادة تلك الدولة. الحقيقة أنهم نصحوا حكومة الخرطوم سرا حول كيفية "التعامل مع البيض" (برونيور 2005- 145). للأسف فإنه بالإضافة لذلك فإن دور الاتحاد الأفريقي قد فقد تأثيره بسبب الأطراف الأكثر قوة في عملية السلام. يصف ناثان (2007– 245–266) بوضوح كيف تعرض الوسطاء والمفاوضون على السواء للضغوط في الأيام الأخيرة لمحادثات أبوجا حتى يوقعوا على مسودة لا تخصهم.

ثالثا: ما يسمى بالمفاوضات الشاملة لم تشمل أهم قطاع من سكان دارفور يعتبر ذو دراية بتسوية النزاعات أي رجال الإدارة الأهلية. لقد ظلت مجتمعات دارفور الريفية قبلية الطابع لا يمكن إدارتها إلا عن طريق زعاماتها القبلية لذا يلعب رجال الإدارة الأهلية في مؤتمرات الصلح دورا رئيسا ليس باعتبارهم وسطاء فقط ومجموعاتهم ليست طرفا في النزاع ولكن الأكثر أهمية باعتبارهم مسئولين عن محافظة مجموعاتهم على الالتزام بتنفيذ قرارات المؤتمرات. وفي كل عمليات حفظ السلام التي أعقبت ما وُصف بالحرب الأهلية كان من يمثل أهل دارفور عموما الحركات المسلحة وحدها, فيما أوكلت الوساطة بين حكومة السودان والحركات, في البداية وقبل إدخال الأمم المتحدة فيها, إلى الاتحاد الأفريقي. وقد أدى غياب الإدارة الأهلية عن طاولة المفاوضات إلى أمرين غير

مرغوب فيهما: الأول هو فقدان فرصة التماهي مع موروث الإقليم في تسوية النزاعات، وثانيهما هو فقدان الآلية التي كانت تنشر بطريقة تقليدية قرارات المؤتمر بين القواعد الشعبية السكانية وتضمن تنفيذها بفعالية.

رابعا. لم يعد دور الحكومة قابلا لأن يكون كما يفترض فيه. في الماضي كانت الحكومة تضع أولاً حدا للمعارك بين المجموعات باستخدام قوتها. ثم تدعو إلى عقد مؤتمر وتقوم بتمويله. قبل عقد المؤتمر تكون الحكومة قد اتخذت الخطوات الضرورية للقبض على المشتبه بهم ومحاكمتهم أمام العدالة. وعندما تتلقى طلبا من المؤتمر يمكن للحكومة أن تخفف عقوباتها القاسية إلى أخرى أخف حسب توصية الأجاويد. من بعد ذلك تصبح الحكومة ضامنا لتنفيذ قرارات المؤتمر. نتيجة لظهور عوامل عرضية لم تعد كل هذه الأدوار بالغة الأهمية للحكومة كما ينبغي لها أن تكون. أحد أهم هذه العوامل هو سماح الحكومة لنفسها بأن تكون طرفا في النزاع بين المجموعات حتى من قبل أن تحمل الحركات المسلحة السلاح ضدها، وذلك أضافة إلى انتشار الأسلحة الصغيرة بين القبائل وتقويض أوالتلاعب بنظام الإدارة الأهلية. ورغم ارتفاع وتيرة تسييس رجال الإدارة الأهلية وتعبئتهم إلا أن العديد منهم ما زالوا يعتبرون أنفسهم حماة ميراثهم القبلي وأنهم إذا ما منحوا الفرصة أي التصرف باستقلالية لنجحوا في تقليل التوترات بين الجماعات المتحاربة.

مقترحات لتجاوز الإخفاقات

لقد ظلت عملية صنع السلام في أكثر الأوقات تسير من أعلى إلى أسفل. فالقرارات لم تكن تصدر من الناس على مستوى القواعد الشعبية رغم أن مثل تلك القرارات أثرت على حياة كل الأفراد والجماعات في الإقليم. لم يتم استطلاع آراء الناس في الإقليم قبيل صنع القرارات. يمكن القول إنه كان يجب إجراء استطلاعات الرأي حتى تحظى القرارات بالقبول والتأييد من الناس. آراء الجماعات المتورطة مباشرة في الصراعات أوالمتأثرة بها (مثل النازحين وملاك الأراضي وغير الملاك), لا بد منها للوصول إلى سلام حقيقي. هم الذين يضمنون استدامة الالتزامات المجتمعية. وفي عام 2005 أجرى مؤلف هذا الكتاب استطلاع رأي لـ 236 من النخبة المجتمعية في دارفور يشملون 200 رجل 36 إمرأة (محمد 2005), يمثلون شرائح عريضة من الفئات السكانية بما فيهم الطلاب والإدارة الأهلية وأعضاء المنظمات الطوعية والأحزاب بما فيها أعضاء من الحزب المؤتمر الوطني الحاكم. وقد جاءت آراؤهم مختلفة لحد بعيد من أولئك الذين

صاغوا اتفاقية سلام دارفور لعام 2005. وأهم ما يميز نتيجة الاستطلاع أن المشاركين يميلون للتوافق أكثر من تشتت الآراء. فيما يتعلق بالعرقية مثلا وبعكس الاعتقاد السائد يرفض 74٪ منهم التمييز العرقي و يعتبرون أنفسهم دارفوريون فقط. فيما اعتبر 3٪ أنفسهم من العرب و19٪ اعتبروا أنفسهم من غير العرب. أكثر من ذلك وفيما يتعلق بمن يحكم الإقليم خلال الفترة الانتقالية فضل 60 ٪ من المشاركين حكومة تكنوقراط يُختار 47٪ منها من الإقليم و13٪ من خارج الإقليم. 3٪ فقط من المشاركين أيدوا قيادة إقليمية تعينها الحكومة. وأيد 4٪ حكومة من الحركات المسلحة بينما أيد 15٪ قيام حكومة ائتلافية من المؤتمر الوطني والحركات والحركة الشعبية لتحرير السودان. فيما يخص الهيكل الإداري الإقليمي يفضل 77٪ خيار الإقليم الواحد فيما أيد 29٪ تقسيم الإقليم إلى ولايات. وقد احتوى الاستبيان على قائمة طويلة من المسائل الهامة مثل أسباب الصراعات والوسطاء الجيدون وتعدد الممثلين وفعالية مبادرات السلام ونظم الزراعة والرعي المستقبلية وتسوية النزاع حول حيازة الأراضي والحصول على الأراضي وتعويض النازحين ودور المرأة في منع وإدارة وفض النزاعات. وبوجه عام يمكن تصنيف توصيات السياسة في أربعة بنود:

1. حكومة تصريف أعمال خلال الفترة الانتقالية.
2. التحول الديمقراطي.
3. مشاريع تنمية جيدة التوجه.
4. الاستفادة من التراث الدرافوري في حل النزاعات.

حكومة تصريف أعمال

يُذكر أن 60٪ من نخبة دارفور المجتمعية في مقابلات أجريت معهم عام 2005 أفادوا بأنهم يفضلون حكومة من التكنوقراط للفترة الانتقالية. هذا لا يتسق مع قرار اتفاقية سلام دارفور الذي يقضي باستمرار الحكومة الحالية بأغلبية من المؤتمر الوطني وأقلية يمثلون متمردين سابقين وأحزاب سياسية أخرى موالية للحكومة. نسبة 15٪ فقط من النخبة المشاركين يؤيدون مثل تلك الحكومة الائتلافية. وفكرة الحكومة المحايدة أثناء الفترة الانتقالية ليست بالأمر غير المألوف لدى الشعب السوداني. ففي تاريخ السودان السياسي القريب سبقت حكومتا تصريف أعمال تشكيل حكومة عبر الانتخابات العامة. مثل هذه الحكومة تكون مفيدة في مجتمع يعاني من التشرذم على أسس عرقية ضيقة وآيديولوجية، فهي تساعد في خلق مناخ لبناء الثقة بين المجموعات المتحاربة. ولحسن الحظ هناك جو تصالحي يلوح في الأفق. (فضل وتانر، 2007– 297): فها هي كتلة أغلبية دارفور المركزية تتبلور وتجمع بين أكبر المجموعات العرقية وهي الفور والبقارة العرب والمساليت والزغاوة والتنجر ومعهم العديد من القبائل الأفريقية الصغيرة التي تنجذب بشكل طبيعي إلى مواقع الفور. مثل هذه الكتلة التي تضم الأغلبية بالتأكيد ستجد أنها على اتفاق مع حكومة تصريف أعمال محايدة تعمل لذات الهدف.

وبمساندة كتلة أغلبية مركزية يمكن لحكومة تصريف الأعمال تحقيق الكثير مما يحتاجه الإقليم بشدة مثل الإعداد لانتخابات حرة وعادلة والإشراف عليها وإجرائها ومساعدة الحركات المتمردة سابقا للتحول إلى أحزاب سياسية

وتبني المصالحات العامة والثنائية بين المجموعات وبمساعدة اليوناميد يمكنها إعادة النظام بدلا عن حالة الفوضى الضارية في الإقليم.

التحول الديموقراطي

كلتا اتفاقيتي السلام الشامل لعام 2005 (CPA) واتفاقية سلام دارفور لعام 2005 (DPA) تشترطان قيام إنتخابات عامة بحلول بأمل أن يؤدي ذلك إلى تغيير نظام الحكم من نظام شمولي إلى نظام ديموقراطي يستند على التفويض الشعبي. إن التحول الديموقراطي، مثلما هو أمر هام بالنسبة للسودان ككل، فهو هام لدارفور بصفة خاصة. ولقد اتضح أن السياسات القبلية والجهوية ضارة بالمجتمعات المحلية مثل دارفور بسبب فقدان الخيارات الديموقراطية. ولذلك فإن إقامة نظام ديموقراطي تعددي من شأنه أن يجعل القبلية والجهوية أقل ضرراً. فالمتنافسون على المناصب سيسعون للحصول على تأييد ناخبين من خلفيات مختلفة. وتأسيساً على ذلك فإن من أهم فوائد نظام الحكم الديموقراطي إضعاف توتر العلاقات بين المجموعات المختلفة لأن التنافس السلمي الذي يعتمد على الولاءات الحزبية سيحل محل الولاءات القبلية والعرقية .

والفائدة الكبيرة الأخرى، للسودان ككل ولدارفور بصفة خاصة أن التحول الديموقراطي يساعد على ترسيخ ثقافة السلام في محل ثقافة العنف السائدة الآن لأن نسبة كبيرة من الأجيال الشابة في السودان لم تتح لهم الفرصة لتتعرف وتختبر عمل القيم الديموقراطية. وعلى الرغم من أن معظم اللاعبين السياسيين والفعاليات السياسية في السودان، بما في ذلك الحكومة نفسها، يؤكدون أنهم مع التحول الديموقراطي عن طريق إجراء انتخابات حرة و نزيهة

فإن ما يتم عمله في الواقع ليبرهن على أن هناك فعلاً إرادة سياسية لتحقيق ذلك قليل للغاية.

التنمية الموجهة لتحقيق أهداف معينة

بات هناك اقتناع بأن ضعف التنمية والتخلف هو السبب الرئيسي لكل النزاعات الأهلية. ومن الممكن التوضيح إحصائياً أن دارفور، حسب معايير التنمية، متخلفة عن أقاليم السودان الشمالية. (Mohamed 2006) و(Prunier 2005) يشرحان كيف أنها لم تحظ بالاهتمام من قبل الحكومات المركزية منذ الفترة الاستعمارية.

وتتضمن نصوص اتفاقية سلام دارفور الـ (DPA)، موجهات تتدعو إلى اتباع معاملة تفضيلية للإقليم وبالفعل طبقت بعض المفوضيات المعنية بالتنمية تلك الموجهات إلاّ أن نقطتين يمكن أن تثارا في الوقت الراهن:

الأولى : عدم الاستمرار في التنفيذ بسبب فشل الـ (DPA) في تحقيق السلام.

الثانية: أن تلك النشاطات لا تركز على القضايا الرئيسية لأنها لا تستهدف المشكلة الرئيسية التي تواجه المنطقة وهي النزاع على الأرض بين الرعاة التقليدين والمزارعين التقليدين بسبب تناقص الأراضي. (Tubiana –2007) كان محقاً عندما قال : (إن زراعة متطورة ستوفر أراض زيادة كما أن قطاعاً حديثاً للثروة الحيوانية سيشجع الرحل على الاستقرار) .. بمعنى أن جهود تحديث الزراعة وأساليب الرعي ينبغي أن تستحوذ على النصيب الأكبر من أموال

التنمية لأن لذلك علاقة بالتعايش السلمي بين المزارعين و الرعاة.
وحسب (Bebe 2003) فإن النموذج الكيني المسمى:
(Zero-Grazing System) جدير بالوقوف عنده.

الصلح بين المجموعات

اتضح أنه في حالات النزاع في الدول النامية هنالك ثلاثة مستويات للتعامل معها عند إدارة النزاع هي المستوى الأعلى و المستوى المتوسط و مستوى القاعدة أومستوى الأساس. ففي حالة دارفور فإن المستوى الأعلى هو المجتمع الدولي والمستوى المتوسط هو حكومة السودان و الحركات المسلحة. واتضح أيضاً أن جهود الفاعلين على المستويين الأعلى والمتوسط قد فشلت في تحقيق السلام و إنهاء النزاع والرعب في المنطقة لذلك فقد حان الوقت لتركيز الإنتباه على الفاعلين على المستوى الثالث أي مستوى القاعدة.

وإنه لمن المؤسف أن تنظيمات المجتمع المدني الحديثة (المنظمات الطوعية، منظمات المرأة، التعاونيات، النقابات) لم تؤد دوراً ظاهراً في مناطق دارفور الريفية حيث تسود النزاعات وحيث الفاعلين المؤثرين عاى هذا المستوى هم الزعماء القبليون المعروفون بإسم الإدارة الأهلية الذين كانوا تأريخياً مسئولين عن حفظ النظام والقانون في مجتمعاتهم من جهة وبين مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى من جهة ثانية.

في الوقت الراهن يمكن جعل رجال الإدارة الأهلية الفاعلين الرئيسين الذين يعهد إليهم بمهمة حفظ السلام. لكن لابد من الاعتراف بأن الإدارة الأهلية كنظام أصبحت غير فاعلة بسبب عوامل عرضية أهمها التدخلات السياسية وظهور المليشيات القبلية. ولجعل النظام مؤثراً مرة أخرى لابد من:

1. العودة للحياد السياسي التأريخي للإدارة الأهلية؛
2. نزع سلاح المليشيات القبلية التي أصبحت تشكل تحدياً لسلطة زعماء الإدارة الأهلية.

إن عمل اللاعبين على المستوى الأعلى في عملية حفظ السلام ممكن أن يصبح سهلاً إذا أزيلت العقبات التي تعوق عمل الإدارة الأهلية.

إنني على إدراك كامل بأن قضية الإدارة الأهلية كانت ولا تزال قضية مثيرة للجدل في أوساط المتعلمين السودانيين. فمنذ إدخال هذه السياسة من قبل السلطات الاستعمارية في أوائل العشرينيات من القرن الماضي تعرضت لهجوم قاس من دوائر المتعلمين. فقد كان زعماء الإدارة الأهلية بالنسبة لقادة الحركة الوطنية صنيعة وأداة للحكم الاستعماري يحولون دون انضمام رعاياهم للجركة الوطنية وبعد ذلك تعرضت للهجوم من العناصر السياسية الرديكالية . وفي الوقت الراهن تم تسيسها واستخدامها من قبل الحكومة, فالآن أغلب زعماء الإدارة الأهلية أعضاء في الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني).. وهذا الموقف ينطلق من دوافع عملية أكثر من أن يكون منطلقاً من دوافع ايدولوجية بمنطق أنه إذا كان هناك نظام قبلي كما في دارفور فإنك تحتاج أن يكون لديك من بينهم زعماء قبليون في حزبك.

إن نظام الإدارة الأهلية بالطبع سيتلاشى تدريجياً عندما يتعدى المجتمع مرحلة الإقتصاد التقليدي ويدخل مرحلة اقتصاد السوق الحديث – علماً بأن دارفور لا تزال في المرحلة التقليدية من مراحل التطور الإقتصادي.

هناك حاجة لنظام الصلح الأهلي (نظام الجودية) الآن في دارفور أكثر من أي وقت مضى لأن مؤتمرات الصلح التي تتم برعاية الحكومة لم تنجح لأنه كان ينظر للحكومة كطرف في النزاع و بالتالي فهي غير محايدة. من الناحية

الأخرى، فإن مساعي الوساطة التي تمت برعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أثبتت هي الأخرى فشلها في تحقيق السلام.

ومع الاعتراف بدور المساهمة الخارجية في السعي لإنقاذ حياة الناس وعملها الدؤوب لاحتواء دورة العنف والنهب، نرى ألاّ بد من إعطاء فرصة للمؤسسات التقليدية على المستوى القاعدى التي كانت تأريخياً مسئولة عن حفظ النظام وتسوية النزاعات. ❖❖❖

و بنمو ما أطلق عليه (Fadul and Tannar 2007) كتلة الأغلبية المركزية لدارفور فإن فرص نجاح مساعي السلام التي تعتمد على المواطنين بدأت تزداد. لقد أجرى مؤلف هذا البحث عدداً من المقابلات مع زعماء الإدارة الأهلية الذين هم جزء من كتلة الأغلبية المركزية ووجدهم واثقين من نجاحهم، إذا تُركو وحدهم، ليس فقط في التوسط بين الذين يملكون الأراضي والذين لا يملكونها بل بين الجنجويد وحركات التمرد. فإذا نجح مجلس الكنائس السودانية الجديد وزعماء القبائل في عام 1999 في أونليت (Wunlit) بجنوب السودان فلماذا لا تنجح كتلة الأغلبية المركزية لدارفور التي تزداد أهميتها بمرور الزمن؟ وفي الواقع سبقت وساطة كبيرة قام بها المواطنون في دارفور تجربة أونليت. لقد كتب (Prunier) في عام 2005: (بمنأى عن الطبقة السياسية في الخرطوم بدأ زعماء القبائل عملية تفاوض تقليدية لصنع السلام في دارفور في أواخر شهر مايو 1989).

غني عن القول إن التوصيات المذكورة أعلاه تهدف لحل أنواع النزاع الثلاثة المفترضة في هذه الدراسة. إن اعتماد راع من غير الحكومة خلال الفترة الإنتقالية الغرض منه خلق وسط اجتماعي يساعد على انفراج سياسي يقبل فيه كل طرف الطرف الآخر كما إن الحكومة الإنتقالية ينبغي أن ينظر إليها على أنها

غير سياسية بل إنها مؤهلة فنياً وأن مهمتها الرئيسية هي أن تمهد الطريق للتحول الديموقراطي المنصوص عليه في اتفاقيتي السلام الشامل: الـ (CPA) واتفاقية سلام دارفور الـ (DPA). إذ إن إقامة نظام حكم ديموقراطي من شأنه أن يخاطب المشاكل التي تنبع من الأسباب القبلية والعرقية التي هي نتاج لحرمان المواطنين من حرية التنظيم والتعبير.

ومن الناحية الأخرى، فإن التنمية الموجهة نحو أهداف محددة ستقود إلى تغيير نمط زراعة الكفاف، التي بطبيعتها تتسبب في نشوء النزاعات، إلى زراعة حديثة لا تنطوي على تنافس على الأرض و بالتالي ستنشأ وسائل تكاملية جديدة لكسب العيش في محل الوسائل السائدة التي تقود للتنافس والخلافات.

وعليه فإن المعاملة التفضيلية للمنطقة ستنهي شكاوى التهميش الإقتصادي, فضلاً عن أن الحكومة الانتقالية ستراعي مكاسب المنطقة في تقاسم السلطة حسب اتفاقية سلام دارفور ستراعى وسيكون لذلك أثر فعلي عندما يقرر المواطنون - في انتخابات حرة و نزيهة- لمن تؤول السلطة في المنطقة.

من المتوقع ألاّ تحظى التوصيات المقترحة بترحيب كبير. فلأسباب مفهومة لن تجد ترحيباً من قبل حكومة السودان وكذلك من قبل أغلب الحركات المسلحة لأن هذه التوصيات لا تضمن لهم سلطات في الفترة الإنتقالية ولا مكاسب في المستقبل. لكن يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة أخرى لأهل دارفور وذلك بدفع أطراف النزاع لقبول وتنفيذ هذه السياسات, كما ينبغي للمجتمع الدولي نفسه أن يلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ هذه السياسات الموصى عليها.

ملاحظات ختامية

تحاول هذه الدراسة أن تجد إجابة على السؤال الكبير: لماذا لم تحدث اتفاقيات سلام دارفور الأثر المطلوب ؟ و ماهو الخطأ الذي حدث ؟ فالحرب ما زالت مستمرة و المواطنون الأبرياء ما زالوا يفقدون حياتهم أويفرون من مناطقهم الأصلية إلى معسكرات النزوح. إن الإفتراض الأساسي لهذا البحث هو أن الاتفاقية قد تجاهلت الإرث الغني للمنطقة فيما يتعلق بإجراءات درء و إدارة و حل النزاعات أي الـ (CPMR)، وأن تجاهل هذا الإرث أدى إلى إنتاج وثائق لا يعتبر معظم أهل دارفور أنها تنتمي إليهم.

ويعتقد كثيرون أن اتفاقيات سلام دارفور قد أخطأت من ناحيتين، في:

- تحليل الحالة؛ وفي:
- إجراءات تحقيق السلام.

ويضيف هؤلاء أنه كان ينبغي اتباع إطار منهجي بديل ينظر في ثلاثة أنواع من النزاع بدلاً من واحد بحسب نظرة اللاعبين الرئيسين للنزاع، ومن ثم وضع

توصيات لتدرس من قبل أطراف النزاع والمجتمع الدولي بهدف محاولة السعي لإنقاذ حياة المواطنين الأبرياء والحيلولة دون حدوث إبادة جماعية في دارفور مشابهة لما حدث في روندا.

هذه الدراسة مقسمة إلى أربعة أجزاء :-

الجزء الأول: يبتدئ هذا الجزء باستعراض الوسائل الغربية من جهة والغير غربية من الجهة الأخرى لتحقيق السلام، مع إدراك أن هناك ثمة اختلافات معتبرة بين الطريقتين. ثم الإشارة إلى أن الإرث الخاص بدرافور في حل النزاعات وعملية صنع السلام قد تم تجاهله بصورة كبيرة و ينتهي هذا الجزء بذكر العناصر الرئيسية في اتفاقية (ابوجا) لسلام دارفور.

الجزء الثاني: يركز عل تقييم اتفاق ابوجا لسلام دارفور وبصفة خاصة إلى دور الجانب السياسي في فشل الاتفاق. إذ إن التدخلات السياسية قد ساعدت في زيادة النعرات القبلية والعرقية بدلاً من الحد منها. و بما أن الحروب القبلية تعتبر أكبر مهدد للسلام خصصنا لها جزء فرعي للحديث عنها.

الجزء الثالث: استعرض هذا الجزء من الدراسة تحليل حالة بديل، مركزاً على طبيعة وحجم الأسباب الرئيسية للنزاع مثل الصراع بين النخب والصراع بين القواعد الأساسية في المنطقة.

الجزء الرابع: خُصص هذا الجزء لبحث أكثر تفصيلاً لمعرفة أين فشلت اتفاقيات سلام دارفور وذلك بفحص الأخطاء النظرية التي أدت إلى فشلها بالإضافة لاستخدام إرث دارفور في عمليات حل النزاعات والوصول للسلام كمعيار لمعرفة أين ابتعدت الاتفاقية عنها. وينتهي هذا الجزء بتوصيات للسياسات اللازمة لمعالجة أنواع النزاعات التي تم تحديدها.

لم تحدد الدراسة افتراضات سهلة بأن التوصيات المقترحة ستقبل وتنفذ من قبل كل الفاعلين السياسيين. فالنخب المجتمعية في جانب الحكومة وفي جانب المتمردين درجت على مقاومة أي نظام للحكم في المنطقة لا يكون تحت سيطرتهم. فعندما سئلوا عن رأيهم في إقامة حكومة انتقالية من التكنوقراط كان ردهم التلقائي: وأين نذهب نحن؟ فمن الواضح أنهم غير مدركين لحقيقة أنه بعد أقل من عام أن نظام الحكم سيتغير وأن عليهم أن يستعدوا للانتخابات للوصول إلى سلطة تستمر أطول بدلاً من سلطة لا تستمر أكثر من بضعة أشهر. ولذلك على راعيي الاتفاقيتين (DPA & CPA) أن يركزوا انتباههم وجهودهم على جعل عملية التحول الديموقراطي حقيقة ماثلة.

إن التحول الديموقراطي هو الخيار الأمثل للتداول السلمي للسطة في السودان بدلاً من الإعتماد على البندقية كوسيلة للوصول للحكم. وتهدف هذه الدراسة إلى زيادة الوعي بآليات درء وإدارة وحل النزاعات أي الـ (CPMR) وهي ليست هامة فقط للباحثين والسياسيين في السودان وحسب بل لكل أفريقيا.

و تجدر الإشارة إلى أنه قد انعقدت في الفترة من 21 إلى 23 يناير 1998 بأروشا بتنزانيا ورشة عمل حول تجربة إفريقيا في فض النزاعات عن طريق التفاوض والوساطة. وبعد نقاشات طويلة توصل المشاركون إلى نتيجة مؤداها أن إفريقيا ليس لديها سجل ناجح في التوسط لحل النزاعات وأن كل حالة يتحتم أن تعالج بمفردها عل أساس معطياتها (Othman 1996).

لقد أكد هذا البحث أن بعض المجتمعات الإفريقية عندها تجارب مسجلة في عمليات درء وإدارة وحل النزاعات وخير مثال لذلك إرث دارفور في هذا المجال. والمساهمة الهامة لهذا البحث أنه يلفت الإنتباه إلى أهمية إشراك كل العناصر

والفاعلين بمستوياتهم المختلفة في عملية صنع السلام – و في حالة دارفور فإن دور الزعماء المحليين والخبرة المحلية لابد من أخذها في الاعتبار.

كذلك لابد من التركيز على أن دور الفاعلين في المستوى الأدنى (القاعدي/الأساس) لا ينبغي أن يكون بديلاً لدور المستويين الأعلى و المتوسط .

هناك إسهام آخر مهم للبحث وهو أنه بني على معطيات توصل إليها الباحث في الميدان لأن الدراسات الميدانية بالنسبة لأزمة دارفور شحيحة للغاية. على سبيل المثال فإن من المدهش أن يظل عدد من فقدوا أرواحهم في الحرب غير معروف حتى الآن. إذ إن هناك فرق كبير بين التقديرات التي تقول بها حكومة السودان وتلك التي تذهب إليها الأمم المتحدة, حيث تتفاوت التقديرات من 10 ,000 (حكومة السودان) و 300 ,000 (الأمم المتحدة). لعل الإستثناء لندرة البحث الميداني هو عمل كل من (Tanner 2007) و (Borsches 2008). فالبحثان جاءا نتيجة لمراجعة قدر كبير من المعلومات الثانوية بالإضافة إلى مقابلات معمقة مع أفراد ومجموعات إلا أن الظروف السائدة لم تسمح بإجراء مقابلات مع العناصر الرئيسة في النزاع أي النازحون والجنجويد.

وتكمن محدودية البحوث الميدانية، بما في ذلك البحث الذي قمت به، في أنها عبارة عن دراسة حالات ولذلك لا يمكن تعميمها بوثوق تام على كل مواطني دارفور. حتى في القطاعات التي أجريت فيها الدراسة فإن بعض المعلومات عن المجموعات المتورطة مباشرة في القتال أو المتأثرة به كالنازحين وملاك الأراضي وأولئك الذين لا أراض لهم لم يتم التوصل إليها. فبدون معرفة أراء هؤلاء بوضوح أو إذا بنيت هذه المعرفة فقط على نهج اتخاذ القرار من أعلى إلى أسفل ولم يتم إدماجها في البحوث فإن الوصول لسلام ربما لا يتحقق أو لا يكون دائما حتى إذا تحقق.

المـراجـــع:

- عبد الجبار، فضل وف. تانر (2007): "دارفور بعد أبوجا: نظرة من الأرض" ضمن "الحرب في دارفور والبحث عن السلام" تحرير أليكس دي وال.
- أبـو البشـار، حـرب القبائـل في دارفـور: تطـور صـراع المـوارد إلى نـزاع إثـنـي وسياسي في صحيفة الحياة - لندن (باللغة العربية).
- الاتحاد الأفريقـي (2006) اتفاقية سلام دارفـور - أديس أبابا.
- أفريكا ووتش التقرير رقم 7 إبريل (1990)، الحـرب المنسية في دارفور تشتعل مرة أخرى.
- تي أسد (1973) "البـدو كقوة عسكرية" ملاحظات في بعض جوانب علاقة النفـود بـين الرحـل والمسـتقرين مـن منظـور تـأريخي. ضـمـن سـي نيلسـون "الصـحـراء والمـزروع: الرحـل في عـالم متسـع"، معهـد بيركلـي للدراسات الدولية، جامعة كلفورنيا.
- آر أكسـلرود (1997) تعقيـدات التعـاون، نمـاذج الصـراع والتعـاون، مطبعـة جامعة برنستون.
- جـي باشـلر وك سـبيلمان (1986) كيفيـة التعامـل مـع النزاعـات البيئيـة، معهد التكنولوجيا الفدرالي السويسري، زيورخ.
- دي جـي بيـتس(1971) "دور الدولـة في العلاقـات التبادليـة بـين المـزارعين والرحل" مجلة الأنثروبولوجي الفصلية، العدد 44 الصفحات 109 - 131.
- بي أوبيبي وآخرون (2003) "الملاك الصغار لأنظمة إنتاج الألبان في مرتفعات كينيا" العدد 2 في المجلد 82 في مجلة علم منتجات الثروة الحيوانية.

- جي بورش (2008) "دارفور: أبعاد ومشكلات حالة معقدة "كلية أبحاث السلام والنزاعات" جامعة أبسالا.
- ل ديارا وه بريمان (1975)"أثر الأمطار في إنتاجية الأراضي الزراعية - وأماكن المراعي الأفريقية المدارية" باماكو، مالي.
- جي فلنت (2007) "الحركات المسلحة في دارفور" ضمن "الحرب في دارفور والبحث عن السلام" تحرير أليكس دي وال، مطبعة جامعة هارفارد.
- جي هالاند (1969) "المحددات الإقتصادية للعمليات الإثنية" ضمن ف بارث "المجموعات الإثنية والحدود" بوسطن ، ليتل براون وشركاؤه، الصفحات 58 – 73.
- ش حرير (1993) "الحزام العربي في مقابل الحزام الأفريقي: النزاع الإثني – السياسي في دارفور والعوامل الثقافية الإقليمية" ضمن ش حرير و تي تفيدت " أقرب طريق للفشل: حالة السودان"، لندن: جيمس كري.
- ش حرير (1992) "عسكرة النزاع ، النزوح ومشروعية الدولة: حالة دارفور في غرب السودان" – بيرقن.
- إبن خلدون "المقدمة" مطبعة جامعة برنستون.
- جورج إي إيراني (2001) "آليات الوساطة الإسلامية لنزاعات الشرق الأوسط" (www.Mediate.com).
- أيه خازنوف (1994) "الرحل والعالم الخارجي" الطبعة الثانية، مطبعة جامعة ويسكونسين، ماديسون.
- هارولد دي لاسويل (1936) "السياسة: من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف"، ويتلسلي هاوس.

- جي بي ليدراخ (1997) "بناء السلام والصلح المستدام في المجتمعات التي تعاني من الإنقسام" مطبعة معهد السلام الأمريكي، واشنطن دي سي.
- آر مارشال (2007) "الآثار الإقليمية غير المنظورة للأزمة في دارفور" ضمن "الحرب في دارفور والبحث عن السلام"، تحرير أليكس دي وال.
- ل م موقاكا (1996) "التقييم الاقتصادي لنظام تغذية الأبقار عالية الإنتاج في مزارع صغار الملاك في كينيا" ضمن تحرير جي ندكيومانا وبي دي ليوو "إنتاج التغذية المستمرة واستغلال مشروعات الثروة الحيوانية لصغار الملاك في إفريقيا جنوب الصحراء".
- محمد، آدم أ (2007) "تصنيف أراء النخب المجتمعية في دارفور حول أزمة دارفور" تقرير غير منشور.
- محمد، آدم أ (2006) "مشكلة التنمية الإقليمية غير المتوازنة في شمال السودان" منتدى فلتشر للشئون الدولية – مجلد 30 رقم 1.
- محمد، آدم أ(2005) "نصوص اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل ومدى مؤامتها للأزمة في دارفور" تقرير غير منشور.
- محمد، آدم أ (2005) "المرأة في السياسة: حالة جنوب دارفور" تقرير غير منشور.
- محمد، آدم أ (2003) "ثقافة العار والنزاعات بين المجموعات: تجارب من السودان" مجلة الدراسات الثقافية (نيجيريا) – يناير 2007 .
- محمد، آدم أ (2003) "السودان: المرأة والنزاعات في دارفور" مجلة أفريكان ريفيو للاقتصاد السياسي، عدد رقم 97.
- محمد، آدم أ ديسمبر (2003) "المؤسسات المحلية والممارسات التي تجنب النزاعات وتساعد على السلام: حالة جنوب دارفور" نشر باللغة العربية

بجامعة الخرطوم – مجلة آداب العدد رقم 21 وباللغة الإنجليزية بجامعة الأمم المتحدة للسلام (2004).

- محمد، آدم أ (2002) "النزاعات داخل المجموعات وأسلوب الوساطات التقليدية: حالة منطقة دارفور "أفريكان جورنال حول حل النزاعات – مجلد 2 عدد رقم 2 .
- محمد، آدم أ (2002) باللغة العربية "دور الإدارة الأهلية والمؤسسات المحلية في حل النزاعات في منطقة دارفور بغرب السودان" مجلة العلوم السياسية رقم 3 – مايو 2002 – جامعة الرباط.
- محمد، آدم أ (1999) "الإدارة الأهلية والتغيير الاجتماعي" ضمن أ م مدني "الدراسات المعاصرة عن السودان" – مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.
- محمد، آدم أ (1998) "النزاعات القبلية والتغيير الاجتماعي" ضمن أ أ محمد وإي وادي "نظرات حول النزاعات القبلية في السودان" - معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية بجامعة الخرطوم.
- محمد، آدم أ وب بدري (2003) "النزاعات داخل المجموعات في السودان: الأسباب، آليات الحل والتحولات – حالة منطقة دارفور" جامعة الأحفاد للبنات .
- محمد صالح، م أ (1989) "الضغوط البيئية والقهر السياسي وحدود تدخل الدولة" ضمن "دور المناخ في السياسة في السودان" تحرير صالح وأورناس، جامعة أبسالا بالسويد.

- ل ناثان (2007) "إبرام وإفشال اتفاقية دارفور للسلام" ضمن "الحرب في دارفور والبحث عن السلام" تحرير أليكس دي وال مبادرة قلوبال إكويتي، كيمبريتش - ومطبعة جامعة هارفارد.
- ف نيوفلد (2007) "الصلح بين النوير والدينكا – المنهج الزراعي لحل النزاع" مجلة (ريلجن – الدين) مجلد 37 رقم 1.
- ر أو فاهي (1980) "الدولة والمجتمع في دارفور" – هورست وشركاؤه، لندن .
- هـ عثمان (1998) "ملخص تقرير التعلم من حل النزاعات في إفريقيا- ملخص من مؤتمر أروشا 21- 23 يناير.
- هـ ل بوتر (1986) "جرد لموارد التغذية لصغار الملاك المزارعين في كينيا، إدارة الإنتاج الحيواني – معهد البحوث الزراعية الكيتي.
- س باول(2004) "الأزمة في دارفور" لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، واشنطن دي سي .
- جي برينير (2005) "دارفور: الإبادة الجماعية الغامضة"، إثاكا، نيو يورك، مطبعة جامعة كروموبل.
- سليمان، محمد(1993) "الحرب في دارفور، متلازمة الصحراء مقابل الواحة" .http://www.ifaaent.org
- أي ن توبن (1985)" أثر الجفاف على الزغاوة في شمال دارفور" مجلة ديساستر (الكارثة) رقم 9 الصفحات 213- 223.
- جي توبيانا (2007) "دارفور: حرب من أجل الأرض" ضمن "الحرب في دارفور والبحث عن السلام" تحرير أليكس دي وال مبادرة قلوبال إكويتي ، كيمبريتش - ومطبعة جامعة هارفارد.

- دي وال، أ (2007) "الأيام الأخيرة لاتفاق سلام أبوجا" ضمن "الحرب في دارفور والبحث عن السلام" تحرير أليكس دي وال - مبادرة قلوبال إكويتي ، كيمبريتش – ومطبعة جامعة هارفارد.